

**العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح  
في ضوء نظرية أصحاب المصالح:  
مؤشر مقترح للإفصاح الاختياري مع أدلة تطبيقية**

**الدكتور**

**ماجد مصطفى علي الباز**  
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة قناة السويس

العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح:  
مؤشر مقترح للإفصاح الإختياري مع أدلة تطبيقية

## The Relationship between Voluntary Disclosure and Earnings Management in the light of Stakeholder Theory: A Proposed Voluntary Disclosure Index with Applied Evidence

ماجد مصطفى علي الباز  
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة قناة السويس

الملخص:

يستهدف هذا البحث إستكشاف مستوى ومحددات الإفصاح الإختياري بالتقرير المالي للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري من جانب ومستوى ومحددات ممارسات إدارة الأرباح لهذه الشركات من جانب آخر، بالإضافة الي تحديد العلاقة بين مستوى الإفصاح الإختياري ومستوى إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية، ولتحقيق هذه الأهداف إعتهد الباحث علي دراسة تطبيقية لعدد ٦٤ شركة ضمن المؤشر المصري EGX100 بعد إستبعاد قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية، وذلك لإختبار خمسة فروض رئيسية للبحث، وتوصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية الي خمس نتائج رئيسية: النتيجة الأولى هي أن سوق الأوراق المالية المصري يتسم بمستوى متوسط من الإفصاح الإختياري حيث يتخطى متوسط العينة حاجز ٦٥% وفقاً للمؤشر المقترح للإفصاح الإختياري، والنتيجة الثانية هي أن التقارير المالية للشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية المصري تتسم بمستوى مرتفع من إدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة متوسط إدارة الأرباح 4.12 بمقياس ميلر، بينما كانت النتيجة الثالثة والرابعة هي أن هناك علاقات متباينة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح من جانب وخصائص الشركات مثل حجم وعمر والرافعة المالية وسيولة وربحية الشركة من جانب آخر، كما كانت النتيجة الخامسة والرئيسية للبحث هي وجود علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح بالتقارير المالية، وبناءً علي النتائج السابقة أوصي الباحث بضرورة تطوير وتنظيم الإفصاح الإختياري وتطوير آلياته في إطار المؤشر المقترح للإفصاح الإختياري في هذا البحث وذلك بهدف دعم عدالة وشفافية التقارير المالية للشركات وزيادة ثقة وإعتمادية أصحاب المصالح علي معلومات هذه التقارير في إتخاذ القرارات التمويلية

والإستثمارية والإقتصادية المختلفة، وكذا إستحداث معيار محاسبي مصري خاص للإفصاح الإختياري كأحد الركائز الأساسية لإعداد التقرير المالي لما له من دور حيوي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتطوير جودة التقرير المالي ومن ثم زيادة الشفافية في المعلومات المحاسبية للشركات بصفة عامة.

الكلمات الدالة: الإفصاح الإختياري/ إدارة الأرباح/ نظرية أصحاب المصالح.

**Abstract:** The research aims to explore the degree and determinants of voluntary disclosure in the Egyptian listed companies from side. and explore the degree and determinants of earnings management in the financial reporting from the other side. in addition, determine the relationship between voluntary disclosure and earnings management in the Egyptian environment. therefore, to achieve the research objectives' the researcher depended on an applied study based on (64) listed companies were operating in EGX100 during 2016 after excluding banking sector and financial services sector. in order to test five key hypotheses, The researcher concluded five main results through the applied study. the first result: the Egyptian stock exchange market has an acceptable level of voluntary disclosure (65% based on the proposed index). the second result: the Egyptian stock exchange market has a high level of earnings management (4.12 Based on Miller index). the third and fourth results: there are several relations between voluntary disclosure and earnings management from side and the firm characteristics (Size/ Age/ Leverage/ Liquidity/ Profitability) from the other side. where the fifth result: there is a negative relation between voluntary disclosure and earnings management in the financial reporting. Therefore, the researcher based on above results recommends developing the framework of voluntary disclosure in the light of the proposed index and issue a private accounting standard to organize the voluntary disclosure in the Egyptian environment in order to limit earnings management.

**Keywords:** Voluntary Disclosure/ Earnings Management/  
Stakeholder theory.

أولاً- مقدمة ومشكلة البحث:

شهدت جمهورية مصر العربية خلال الفترة الأخيرة مجموعة من الأحداث الاقتصادية والسياسية الهامة التي أثرت علي مهنة المحاسبة، وإنعكست بدورها علي أصحاب المصالح من خلال المطالبة بنوعية معلومات معينة لابد من الإفصاح عنها بالتقارير المالية لإضفاء المزيد من الشفافية لهذه التقارير المالية، الأمر الذي وضع الشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري تحت ضغوط كبيرة نحو التوسع في الإفصاح الإختياري لمواجهة هذه الضغوط من قبل أصحاب المصالح.

وتعتبر التقارير المالية هي المخرج النهائي للوظيفة المحاسبية، وفي ضوء ذلك سعت العديد من المنظمات المهنية والحكومية لتنظيم الوظيفة المحاسبية علي المستويين المحلي والدولي من خلال إصدار المعايير والتعليمات والقواعد المحاسبية بما يتلائم مع طبيعة كل دولة، حيث يتكون التقرير المالي من مجموعة من القوائم والتقارير الكمية والكيفية، وبالنظر الي التقارير الكمية فإن المعايير المحاسبية قد تناولت هذه الجزئية من التقرير المالي بإهتمام كبير علي عكس الإهتمام غير الكافي بالتقارير الكيفية والتي تعتبر في أغلب الاحيان إفصاحاً إختيارياً (Voluntary Disclosure) للشركات، الأمر الذي دفع العديد من البحوث والدراسات الاكاديمية لدراسة أسباب إختلاف مستوى الإفصاح الإختياري من شركة لأخرى والعوامل المحددة لمستوى ذلك الإفصاح بل دفعت العديد من الدراسات الي ما هو أبعد من ذلك وإجراء مقارنات بين مستوى الإفصاح الإختياري من دولة لأخرى.

ومن جانب آخر، يعتبر رقم الربح المفصح عنه هو الرقم الجوهرى بالتقرير المالي للشركات باختلاف الحجم او النشاط الاقتصادي أو بيئة العمل نفسها، الامر الذي دفع إدارات الشركات الي محاولة الوصول الي رقم ربحية يقابل تطلعات أصحاب المصالح بصفة عامة وحملة الاسهم بصفة خاصة، مما نتج عنه قيام الإدارة بممارسات تتسبب في اظهار رقم الربح المفصح عنه بغير صورته الحقيقية وغير مطابق للنشاط الفعلي للشركة، وسميت هذه الممارسات بإدارة الأرباح (Earnings Management)، وبناءً عليه فقد إهتم الفكر المحاسبي بدراسة قضية التلاعب والتأثير المتعمد من قبل الإدارة علي معلومات التقرير المالي وإتجه لمحاولة تطوير آليات فعالة لمواجهة مثل هذه الممارسات المضادة لعدالة وشفافية التقارير المالية.

وفي ضوء ما سبق، فقد رجح الأدب المحاسبي أن هناك دور للإفصاح الإختياري - غير مؤكد بشكل دقيق الي الان - في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال اضفاء

الإفصاح الإختياري المزيد من الشفافية للتقارير المالية وزيادة قدرة أصحاب المصالح علي فهم وادراك جوهر نشاط الشركة.

وبناءً عليه، تتبلور فكرة البحث في محاولة التوصل لفهم دقيق لطبيعة العلاقة بين مستوى الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح ودرجة تأثير هذه العلاقة علي جودة التقرير المالي بالتطبيق علي البيئة المصرية، وبالتالي تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة علي التساؤلات التالية:

١. ما هو مستوى الإفصاح الإختياري ومحدداته بالتقرير المالي للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري؟ وهل هناك فروق في مستوى الإفصاح الإختياري بالتقرير المالي لهذه الشركات؟

٢. ما هو مستوى إدارة الأرباح ومحدداتها بالتقرير المالي للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري؟ وهل هناك فروق في مستوى إدارة الأرباح بالتقرير المالي لهذه الشركات؟

٣. هل هناك علاقة بين مستوى الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح بالتقرير المالي للشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري؟  
ثانياً- هدف البحث:

يهدف هذا البحث الي محاولة وضع إطار علمي مدعوماً بأدلة تطبيقية للعلاقة بين الإفصاح الإختياري وجودة التقرير المالي من خلال قياس وتحليل العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح ، ويتحقق الهدف الرئيسي للبحث من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية خلال مراحل إعداد هذا البحث:

١. دراسة وتحليل الإطار العلمي للإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح.

٢. مراجعة الأدبيات المحاسبية السابقة للوصول الي العلاقات المحتملة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح وتأثيرها علي جودة التقرير المالي.

٣. القيام بدراسة تطبيقية لتحديد مستوى ومحددات كلاً من الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح بالتقارير المالية في سوق الأوراق المالية المصري، بالإضافة الي إختبار مدي العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح وتأثيرها علي جودة التقرير المالي بالشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري.

٤. طرح مؤشر مقترح للإفصاح الإختياري لدعم عدالة وشفافية التقارير المالية للشركات.

### ثالثاً- أهمية البحث:

لاحظ الباحث وجود إهتمام متزايد علي المستوى الدولي بدراسة العوامل المؤثرة علي مستوى الإفصاح الإختياري خلال العقد الاخير، ولكن علي الرغم من وجود العديد من البحوث والدراسات الأكاديمية التي تناولت جودة التقرير المالي من زاوية الإفصاح الإختياري، إلا أن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات كانت (في الأغلب) متعارضة فيما بينها وغير حاسمة، خاصة في تطوير مؤشر موحد لقياس مستوى الإفصاح الإختياري علي المستوى الدولي أو المحلي.

كما لاحظ الباحث انتشار ظاهرة إدارة الأرباح بشكل كبير، وخاصة مع بداية الالفية الحالية وإنهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى عام ٢٠٠١ مروراً بالازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وما تلاها من أزمات مالية عصفت بالعديد من اقتصاديات الدول العظمي، الامر الذي كشف عن الدور المتعاظم لممارسات إدارة الأرباح في إحداث مثل هذه الأزمات المالية، ومما سبق تتحدد أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

١. تحديد درجة ومحددات الإفصاح الإختياري في الشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري.
٢. تحديد درجة ومحددات إدارة الأرباح في الشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري.
٣. تحديد طبيعة العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح في البيئة المصرية.
٤. تطوير مؤشر مقترح لقياس مستوى الإفصاح الإختياري بالتقرير المالي يتلائم مع البيئة المصرية.

### رابعاً - هيكل البحث:

القسم الاول: الإطار العلمي للإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح.

القسم الثاني: مراجعة الأدبيات المحاسبية السابقة وتحديد الفجوة البحثية وتطوير الفروض.

القسم الثالث: المنهجية والمؤشر المقترح للإفصاح الإختياري ونموذج البحث.

القسم الرابع: دراسة تطبيقية لإختبار الفروض وتحديد مدى العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح.

القسم الخامس: النتائج والتوصيات والإضافة العلمية.

القسم السادس: رؤية مستقبلية لتطوير الإفصاح الإختياري والحد من ممارسات إدارة الأرباح وآليات التطبيق.

## القسم الاول

الإطار العلمي للإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح

### ١/١ - ماهية الإفصاح الإختياري: Voluntary Disclosure

يقصد بالإفصاح المحاسبي بوجه عام بانه اتباع سياسة الوضوح الكامل والشفافية في إظهار جميع الاحداث والعمليات المالية التي تمت بالشركة خلال السنة المالية عند إعداد وعرض التقرير المالي مما يساهم في ترشيد عملية إتخاذ القرارات من قبل جميع فئات أصحاب المصالح، ويزخر الادب المحاسبي بالعديد من التقسيمات للإفصاح المحاسبي ولكن وفقاً لأهداف الدراسة الحالية فإن الباحث سوف يكتفي بالتركيز علي تقسيم الإفصاح المحاسبي الي إفصاح إلزامي وإفصاح أختياري.

### ١/١/١ - مفهوم الإفصاح الإختياري:

يشمل الإفصاح المحاسبي بوجه عام جميع البيانات والمعلومات الكمية والكيفية المنشورة بالقوائم والتقارير المالية في نهاية السنة المالية للشركة، وينقسم الإفصاح المحاسبي الي إفصاح إلزامي ويمثل الحد الأدنى من البيانات والمعلومات الواجب إدراجها بالتقرير المالي بموجب المعايير والقواعد المحاسبية المطبقة في الدولة، وإفصاح إختياري يمثل أي بيانات أو معلومات تتخطي حدود المعايير والقواعد المحاسبية، وقدمت دراسة (Foster, 1986) أول مفهوم للإفصاح الإختياري بمفهومه المعاصر بانه تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية، ومع بداية العقد الحالي قدمت دراسة (زيود، ٢٠١١) تعريفاً للإفصاح الإختياري بأنه تقديم معلومات أكثر من المتطلبات القانونية ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة إحتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي، وقدمت دراسة (عبدالرحمن وأخرون، ٢٠١٢) تعريفاً للإفصاح الإختياري بأنه المعلومات التي تبادر الشركات الي نشرها طوعاً وبدون إلزام وذلك سعياً منها لتحسين نوعية الإفصاح بالتقرير المالي، وقامت دراسة (دهدوح وحمامة، ٢٠١٤) بعرض مفهوم الإفصاح الإختياري بأنه قرار إداري إختياري للشركة بعرض معلومات اضافة بالتقرير المالي، ومرتبطة بالظروف الإقتصادية وطبيعة العلاقة بين الشركة وأصحاب المصالح، ، وصولاً لدراسة (Carvalho et.al, 2017) والتي فسرت مفهوم الإفصاح الإختياري من خلال درجة التعبير الصادق للتقرير المالي ومدى تأثير معلومات الإفصاح الإختياري علي إظهار جوهر نشاط الشركة، وذلك بإعتبار أي معلومة

خارج نطاق المعايير المحاسبية ولها تأثير ملموس علي قرارات أصحاب المصالح فهي إفصاحاً إختيارياً.

ومما سبق، يمكن للباحث تحديد مفهوم الإفصاح الإختياري بأنه "إدراج معلومات وتحليلات مالية وغير مالية إضافية بالتقرير المالي، وتتميز هذه المعلومات والتحليلات بكونها غير إلزامية وفقاً للمتطلبات القانونية للمعايير المحاسبية المطبقة، وإنما يتم الإفصاح عنها من قبل الشركة بصورة تطوعية بغرض دعم شفافية التقرير المالي ومقابله متطلبات أصحاب المصالح"

٢/١/١ - أهداف الإفصاح الإختياري:

تناولت عدة دراسات (متولي، ٢٠٠٧ / زيود، ٢٠١١ / دحوح وحماة، ٢٠١٤) أهداف الإفصاح الإختياري في ضوء توصيات مجلس معايير المحاسبة المالية ( SFAS, No.105, 1996) والتي ركزت أهداف الإفصاح الإختياري بالتقرير المالي في توصيف العناصر التي لم يتم الاعتراف والإفصاح عنها بالقوائم المالية، بالإضافة الي توفير معلومات لأصحاب المصالح لتقدير المخاطر المحتملة المرتبطة بالبنود المعترف بها أو غير المعترف بها بالقوائم المالية، ومن خلال تحليل الدراسات الاكاديمية يمكن للباحث تحديد أهداف الإفصاح الإختياري في النقاط التالية:

أ. وصف البنود المعترف بها بالقوائم المالية، وتوفير مقاييس لها بخلاف المقاييس الواردة بالقوائم المالية.

ب. وصف البنود غير المعترف بها بالقوائم المالية، وتوفير مقاييس كمية أو وصفية تمكن من إدراج هذه البنود بالتقرير المالي. (متولي، ٢٠٠٧)

ت. توفير معلومات تزيد من خاصية قابلية المعلومات للمقارنة سواء المقارنة الذاتية (السنوات المالية للشركة نفسها) أو المقارنة مع الشركات الاخرى داخل القطاع الاقتصادي.

ث. توفير معلومات عن إستراتيجيات وخطط الشركة المستقبلية من الناحية الانتاجية والتسويقية والمالية، بما يساهم في دعم تنبؤات وقرارات أصحاب المصالح المستقبلية تجاه الشركة.

ج. تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وباقي فئات أصحاب المصالح، من خلال الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لهم فهم وإدراك ما وراء المعلومات الواردة بالقوائم المالية من خلال الإفصاح الإلزامي (الارضي، ٢٠١٣)



٣/١/١- أبعاد وإنعكاسات الإفصاح الإختياري علي التقرير المالي:  
تتمثل أبعاد وإنعكاسات الإفصاح الإختياري في المميزات التي يحققها لأصحاب المصالح  
والشركة علي حد سواء (الخيال، ٢٠٠٩ / الارضي، ٢٠١٣ / Consoni, et.al, 2017)،  
ويمكن للباحث تحديد هذه المميزات في النقاط التالية:

أ. دعم المستوى الإدراكي لأصحاب المصالح وتحسين توزيع الموارد الاقتصادية  
خاصة بعد زيادة أهمية الإفصاح الإختياري كاحد عوامل جذب المستثمرين.  
ب. تخفيض تكلفة رأس المال (دحدوح وحماة، ٢٠١٤)، حيث أن التوسع في  
الإفصاح بوجه عام بالتقرير المالي يؤدي الي توفير معلومات كافية لأصحاب  
المصالح لإتخاذ القرارات الإستثمارية.

ت. الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وفئات أصحاب المصالح  
(Kiattikulwattana, 2014/ Shehata, 2014)

ث. تخفيض مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية، حيث أن التوسع في توفير  
معلومات تحليلية حالية ومستقبلية بالتقرير المالي يساهم في دعم الصورة  
الذهنية لدي أصحاب المصالح عن الشركة مما ينعكس إيجابياً علي القيمة  
السوقية لأسعار الأسهم.

ج. تتبلور أهمية الإفصاح الإختياري في قدرته علي تفسير وتوضيح البيانات  
والمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية بموجب الإفصاح  
الإلزامي، وخاصة لفئات أصحاب المصالح ذات الخلفية المالية المحدودة.

ح. يتأثر مستوى الإفصاح الإختياري بالمنافع المتوقعة والايخاطر المرتبطة به، ومدى  
إستفادة أصحاب المصالح منه.

## ٢/١- ماهية إدارة الأرباح: Earnings Management

تعتبر التقارير المالية الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات المتعلقة بالنشاط الإقتصادي  
للشركة لأصحاب المصالح لمساعدتهم في تقييم الأداء وإتخاذ القرارات، ويعتبر رقم الأرباح  
- وفقاً لمعيار لأهمية النسبية - هو الرقم الأكثر تأثيراً علي قرارات أصحاب المصالح  
(رضوان، ٢٠١٣)، وبالتالي فإن إعداد التقارير المالية في ضوء معايير محاسبية تسمح  
لإدارة الشركة بالإختيار بين أكثر من بديل لتقدير ومعالجة بنود التقرير المالي بهدف  
إظهار جوهر النشاط الإقتصادي للشركة أدي في أغلب الاحيان الي إستخدام الإدارة هذه  
الحرية في إختيار البدائل المحاسبية للتأثير علي الاداء الحقيقي للشركة وخاصة رقم  
الأرباح لتحقق الإدارة أهداف شخصية أو مقابلة متطلبات معينة من أصحاب المصالح.

١/٢/١ - مفهوم إدارة الأرباح:

إصبحت إدارة الأرباح المفهوم المحاسبي الأكثر إنتشاراً في الأدبيات المحاسبية علي المستوى الدولي بعد عام ٢٠٠١ والفضائح المالية لكبري الشركات العالمية مروراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ولكن وبعد مرور أكثر من ستة عشر عاماً فإنه لا يوجد إتفاق عام سواء علي المستوى الأكاديمي أو المهني حول مفهوم محدد ودقيق لإدارة الأرباح، وإختلفت التعريفات المرتبطة بهذا المفهوم وفقاً للدراسة القائمة وأهدافها ودوافعها (Heinz, et.al, 2013)، حيث عرفت دراسة (Yang, et.al, 2012) إدارة الأرباح بأنها " تدخل متعمد (purposeful intervention) في إعداد التقرير المالي بغرض تحقيق مكاسب خاصة"، كما أشارت دراسة (Cupertino, et.al, 2015) ان مصطلح " إدارة الأرباح " يستخدم لوصف القرارات التي يتخذها المديرين لتوظيف السياسات المحاسبية او توجيه الانشطة التشغيلية بطريقة تؤثر علي الأرباح لتحقيق أهداف معينة، كما قدمت دراسة (مندور، ٢٠١٦) تعريفاً بأنها شكل من أشكال التلاعب في الأرباح، تقوم به الإدارة بصورة متعمدة، يتم من خلال إستغلال الخيارات التي تتيحها المعايير المحاسبية، أو من خلال إتخاذ بعض القرارات الحقيقية بقصد تحقيق هدف معين مما قد يضر بأصحاب المصالح. كما قدمت دراسة (ابراهيم، ٢٠١٦) تعريفاً بأنها أسلوب من أساليب التلاعب من خلال ممارسات محاسبية لإخفاء الأداء الفعلي للشركة بغرض تحقيق نتائج معينة للشركة أو العاملين.

ومن خلال التعريفات السابقة، يستنتج الباحث أن إدارة الأرباح تعتمد علي السلوك الأخلاقي للإدارة في إستخدام ما هو متاح لها من مرونة في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية، والتي من الممكن أن تكون مفيدة في توصيل معلومات أكثر كفاءة وفعالية الي سوق الأوراق المالية وتحقيق النمو الإقتصادي للشركة، أما إذا كان الهدف من ممارسة إدارة الأرباح هو تحقيق بعض المنافع الذاتية للإدارة، وتضليل أصحاب المصالح عن أداء الشركة الفعلي فهي تعتبر حينها سلوك إنتهازي غير مقبول لما سوف يترتب عليه من إضرار بمصالح الأطراف الأخرى. (القثماني والخيال، ٢٠١٠)

ومما سبق، يؤكد الباحث أنه لا يوجد تعريف محدد لإدارة الأرباح في الأدب المحاسبي، ولكن يمكن للباحث تحديد أبعاد مفهوم إدارة الأرباح في النقاط التالية:

(أ) ممارسات محاسبية تؤثر علي رقم الربح المفصح عنه، (ب) تسمح بها مرونة المبادئ والمعايير المحاسبية، (ج) تتم بواسطة إدارة الشركة، (د) الهدف الرئيسي منها هو تحقيق منافع ومصالح شخصية لإدارة الشركة، (هـ) ينتج عنها عدم إظهار الاداء الحقيقي

والفعلية الشركة، (و) تتبلور آثار هذه الممارسات في تضليل أصحاب المصالح حول أداء الشركة.

٢/٢/١ - دوافع إدارة الأرباح:

تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية في الآونة الأخيرة ( Cornett, et.al, 2008/ Abdul Jalil and Abdul Rahman, 2010/ Filip and Raffournier, 2014/ Cupertino, er.al, 2015) دوافع لجوء الشركات لممارسات إدارة الأرباح، ويرى الباحث أن دراسة (رضوان، ٢٠١٣) قدمت أكثر هذه التصنيفات واقعية، حيث قسمتها الي دوافع مرتبطة بالعقود الخارجية ودوافع مرتبطة بالعقود الداخلية، ويمكن للباحث عرض هذه الدوافع فيما يلي:

١/٢/٢/١ - دوافع العقود الخارجية:

أ. العقود مع حملة الاسهم: تعتبر فئة حملة الأسهم هي الفئة الأساسية من أصحاب المصالح التي تعمل الإدارة علي تلبية إحتياجاتهم من معلومات محاسبية ومقابلة تطلعاتهم خاصة فيما يخص رقم ربحية السهم، وبالتالي فإن إدارة الشركة تلجأ لممارسات إدارة الأرباح لإظهار زيادة مستمرة في الأرباح من فترة مالية لفترة مالية أخرى، بالإضافة الي تجنب إظهار أي تذبذب في الأرباح أو خسائر في التقرير المالي.

ب. عقود المديونية: تتمثل في عقود الشركة مع المقرضين، وتلجأ الشركة لممارسات إدارة الأرباح لتجنب مخالفة تعهدات أو شروط الدين، وبالتالي تحسين التصنيف الائتماني للشركة.

ت. العلاقات التعاقدية مع الجهات الإشرافية والتنظيمية: تتمثل في التكاليف السياسية التي تتحملها الشركة، وتلجأ الشركة لممارسات إدارة الأرباح لتخفيض التكاليف السياسية الناتجة عن تدخل الجهات الأشرافية والتنظيمية في شئون الشركة أو لتخفيض الضرائب المفروضة عليها.

٢/٢/٢/١ - دوافع العقود الداخلية:

أ. تحقيق الأمان الوظيفي: أن العوامل الضمنية والصريحة المرتبطة بالعقود الداخلية مع الشركة تمثل دوافع لإدارة الأرباح، مثل ربط تقييم أداء المديرين برقم الأرباح المحقق مما يدفعهم لجوء لممارسات إدارة الأرباح لمقابلة الأداء والأرباح المتوقعة لتحقيق الأمان الوظيفي.

ب. المكافآت والحوافز الإدارية: تعتبر خطط المكافآت والحوافز أهم أسباب إتجاه الإدارة لممارسات إدارة الأرباح. حيث تستهدف الإدارة من ممارسات إدارة الأرباح الحصول علي مكافآت وعلاوات والتي عادة ما تكون نسبة مئوية من صافي الربح المفصح عنه بالتقرير المالي.

٣/٢/١ - أساليب إدارة الأرباح:

تناولت العديد من الدراسات أساليب ممارسات إدارة الأرباح ( Hassan and Ahmed, 2012/ Cupertino. er.al, 2015/ Shi, et.al, 2015)، وأشارت دراسة (الشريف، ٢٠١٣) الي أن أهم هذه الممارسات هي: التغيرات في التقديرات المحاسبية (علي سبيل المثال: الديون المشكوك في تحصيلها/ فترة إنتفاع مصروفات البحوث والتطوير/ المشتقات المالية)، التغيرات في الطرق المحاسبية، التغيرات في طريقة الإفصاح، التغيرات في سياسات الإنتاج أو الإستثمار أو التمويل، والتغيرات في الشركة ذاتها، كما أوضحت الدراسة أن إساءة إستخدام الأهمية النسبية ( Abuse Materiality) يعتبر من ممارسات إدارة الأرباح، حيث عرفت الأهمية النسبية من قبل FASB بأنها مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة والذي يمكن أن يؤدي الي تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد علي هذه المعلومات أو التأثير فيها من خلال الإغفال أو التحريف، وتنقسم إدارة الأرباح الي نوعين (Cupertino, er.al, 2015/ Shi, et.al, 2015):

أ. إدارة المستحقات (Accrual-based Earnings Management (AEM)

ب. الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح ( Real Activities Earnings Management (REM

حيث أشارت دراسة (Shi, et.al, 2015) الي أن الإدارة تستخدم إدارة المستحقات (AEM) لتحقيق رقم الربح المستهدف أو تجنب تذبذب الأرباح خلال الفترات المالية، وأوضحت أن تأثير مثل هذه الممارسات يستمر تأثيره لثلاثة فترات مالية لاحقة، ولكن أوضحت الدراسة أيضاً وجهات نظر أخرى لإستخدام هذه الممارسات تتمثل في أنها تزيد من قدرة الأرباح علي إظهار القيمة الإقتصادية للشركة، حيث ترتبط المستحقات بالعديد من مؤشرات قياس الأداء المالي، وبالتالي فإن إختيارات المديرين لممارسات الإفصاح عن المستحقات سوف تزيد من القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية وتدعم التنبؤات في المستقبل، (النوع الأكثر شيوعاً)، وعلي الجانب الآخر فإن إختيار الإدارة لإستخدام الأنشطة الحقيقية (REM) يهدف في المقام الأول لتجنب إظهار خسائر في التقرير

المالي، والحفاظ علي قيمة السهم في سوق الأوراق المالية، كما أشارت الدراسة الي أن إكتشاف ممارسات (REM) أصعب من (AEM) للمراجعين، وعلي المدى الطويل فان الأثار السلبية وتكاليف التقاضي لممارسات (REM) اكبر من ممارسات (AEM) ومما سبق، فان الإدارة قد تلجأ لممارسات إدارة الأرباح من خلال كلا النوعين (AEM) و (REM) ويتم المفاضلة بينهما من خلال التكاليف المصاحبة لإستخدامهما، ولكن علي المستوى الدولي تم تقييد إستخدام (AEM) من خلال (أ) قانون (SOX Act) (ب) رفع كفاءة المراجعيين الخارجيين (ج) الحد من مرونة المعايير المحاسبية، كما أنه يمكن تقييد إستخدام (REM) من خلال (أ) المركز والبيئة التنافسية للشركة (ب) التشريعات التنظيمية والآثار الضريبية لإكتشاف مثل هذه الممارسات. (Shi, et.al, 2015)

٣/١- دور نظرية أصحاب المصالح في تفسير العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح:

يزخر الأدب المحاسبي بالعديد من النظريات العلمية لتفسير العلاقات بين متغيرات وأبعاد الوظيفة المحاسبية مثل نظرية الوكالة (Agency Theory) ونظرية الشرعية (legitimacy Theory) ونظرية الإشارات (Signalling Theory) ونظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)، ولكن بالنظر للمتغيرات المرتبطة بالإفصاح المحاسبي عموماً والإفصاح الإختياري علي وجه التحديد فقد وجد الباحث أن نظرية أصحاب المصالح قدمت التفسير الأكثر تكاملاً ومصداقية للعلاقة بين الإفصاح الإختياري ورقم الريح المفصح عنه بالتقرير المالي، ويمكن للباحث طرح دوافع إعتماده علي نظرية أصحاب المصالح وتفسير النظرية لأبعاد وإنعكاسات الإفصاح الإختياري علي الأرباح في النقاط التالية:

أ. تعتبر نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح أهم النظريات العلمية لدعم الإفصاح الإختياري، (Otaibi and Hussainey, 2016) ولكن يعاب علي نظرية الوكالة إهتمامها المباشر بحملة الأسهم وتفسير العلاقة بين الشركة وحملة الأسهم فقط، الأمر الذي تجنبته نظرية أصحاب المصالح حيث إهتمت بتفسير العلاقة بين الشركة وجميع فئات أصحاب المصالح، مما أعطاهم الأولوية عند قيام الباحث بالمفاضلة بين النظريات العلمية المحاسبية في البناء النظري لهذا البحث.

ب. ظهور مفهوم أصحاب المصالح (Stakeholders) كمفهوم بديل في البحوث الأكاديمية لمفهوم حملة الأسهم (Shareholders) لتوسيع دائرة إهتمام

الوظيفة المحاسبية من التركيز علي تلبية إحتياجات حملة الأسهم من معلومات (وخاصة رقم الأرباح) الي تلبية إحتياجات جميع الفئات ذات المصلحة أو العلاقة بالشركة، مع تقسيم أصحاب المصالح الي فئتين رئيسيتين، أصحاب مصالح رئيسيين (يؤثر رضائهم علي إستمرار الشركة) وأصحاب مصالح ثانويين (لا يؤثر رضائهم علي إستمرار الشركة).

ت. ضمان إستمرار الشركة يتوقف علي درجة رضا الفئات الرئيسية من أصحاب المصالح وذلك من خلال تلبية إحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية بالتقرير المالي، وفي ظل قصور الإفصاح الإلزامي (المقيد بالمعايير المحاسبية) علي الوفاء بجميع هذه الإحتياجات، فقد ظهر دور الإفصاح الإختياري كأحد آليات الشركة للوفاء بإحتياجات أصحاب المصالح بصفة عامة والفئات الرئيسية منهم بصفة خاصة من معلومات محاسبية لضمان دعمهم وبالتالي إستمرار الشركة.

ث. تتضمن نظرية أصحاب المصالح علي جانبيين، الجانب الإيجابي (Positive Brance) والذي يفترض ضرورة معاملة أصحاب المصالح الرئيسيين معاملة خاصة من قبل الشركة وخاصة فيما يتعلق بتلبية إحتياجاتهم من بيانات ومعلومات، والجانب الثاني هو الجانب الاخلاقي (Ethical Brance) والذي يفترض أن جميع فئات أصحاب المصالح لهم نفس الدرجة من الحقوق .

ج. أهم أسباب اعتماد الباحث علي المدخل الإيجابي لنظرية أصحاب المصالح، أن هذا المدخل يفترض أن الشركة تميل للوفاء بمتطلبات وإحتياجات الفئات الرئيسية لأصحاب المصالح لضمان إستمرارية وبقاء الشركة من خلال محاولة كسب ثقة هذه الفئات في الاداء المالي للشركة، مما سينعكس بدوره علي درجة ونوعية معلومات الإفصاح الإختياري بالتقرير المالي.

ح. تعتبر نظرية أصحاب المصالح هي الاطار العلمي الذي يستند عليه الباحث في تفسير لجوء الشركة للإفصاح الإختياري من جانب وتفسير العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح من جانب آخر، حيث تستخدم نظرية أصحاب المصالح في الفكر المحاسبي لإختبار وقياس قدرة أصحاب المصالح علي التأثير في سياسات الإفصاح المالي، وقدم (Roberts, 1992) أول دليل أكاديمي تطبيقي علي مدى العلاقة بين قوة ونفوذ أصحاب المصالح (Power-Based) والمعلومات المتعلقة بتلبية إحتياجاتهم والتي تقدم تفسيراً لنوع ومستوى الإفصاح المالي المتبع بالشركة، وخاصة في طبيعة وماهية المعلومات المفصح عنها،

ولكن ستظل المشكلة القائمة في تحديد هذه الفئة الأكثر قوة وتأثيراً علي الشركة من بين فئات أصحاب المصالح، (Deegan, 2011). خاصة مع حقيقة اختلاف هذه الفئة من قطاع الي آخر ومن دولة الي أخرى، وبالتالي فإن الإفصاح الاختياري الحل الأمثل للشركة في حالة عدم قدرتها علي تحديد احتياجات أصحاب المصالح بشكل دقيق.

وبناءً علي ما تقدم يستنتج الباحث أن نظرية أصحاب المصالح تدعم وتفسر إتجاه إدارة الشركة للإفصاح الإختياري عن احتياجات أصحاب المصالح (وبصفة خاصة الفئات الرئيسية) من المعلومات برغبة الشركة في الحصول علي دعم تلك الفئات من أجل ضمان إستمرارها. حيث أنه في حالة عدم حصول تلك الفئات الرئيسية علي ما تحتاجه من معلومات، فإن ذلك يترتب عليه فقدان الثقة بتلك الشركة، وعدم دعم تلك الفئات لأداء وعمليات الشركة، وهذا بدوره قد يؤدي إلي إنهيار الشركة ويمكن ما هو أبعد من ذلك وهو خروجها من سوق الأعمال بشكل نهائي، ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد إتفاق عام بين الدراسات الأكاديمية حول النظرية العلمية المحاسبية المثلي لتفسير إتجاه الشركات للإفصاح الإختياري من جانب وتفسير العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح من جانب آخر.

### القسم الثاني

مراجعة الأدبيات المحاسبية السابقة وتحديد الفجوة البحثية وتطوير الفروض

١/٢ - تطور الفكر المحاسبي في مجال الإفصاح الإختياري:

١/١/٢ - الإفصاح الإختياري في الأدبيات المحاسبية:

يمتد إهتمام الفكر المحاسبي بالإفصاح الإختياري منذ عام ١٩٦١ مع دراسة ( Cref, 1961)، وصولاً الي تبني الفكر المحاسبي فكرة بناء نظرية للإفصاح الإختياري مع دراسة (Verrechia, 1983) لما توصلت له الدراسات الأكاديمية في هذه الفترة الزمنية من إيجابيات عديدة للإفصاح الإختياري وخاصة علي تكلفة رأس المال والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات. (الأرضي، ٢٠١٣)

ونال الإفصاح الإختياري إهتمام البحث الأكاديمي المحاسبي في الآونة الأخيرة، خاصة في الدول المتقدمة بعد إنهيار الشركات الكبرى بداية من عام ٢٠٠١ بشركة ENRON ومروراً بالأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وصولاً الي شركة TESCO البريطانية عام ٢٠١٦، وأشار مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام ٢٠٠٨ الي أن القصور في التقارير المالية وعدم قدرتها في تلبية احتياجات أصحاب المصالح من معلومات مالية

وغير مالية عن الشركات كانت أحد الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة المالية العالمية (IASB, 2008)، مما دفع العديد من الدراسات والبحوث الأكاديمية الي دراسة أبعاد وإنعكاسات مستوى الإفصاح الإختياري علي جودة التقرير المالي من عدة زوايا مختلفة، ويعرضها الباحث فيما يلي:

تعتبر دراسة (Boesso & Kumar, 2007) هي البداية الحقيقية لتطوير مقاييس للإفصاح الإختياري علي المستوى الأكاديمي بالإعتماد علي النظريات العلمية المحاسبية، حيث قدمت مقياساً للإفصاح الإختياري بالإعتماد علي نظرتي الوكالة وأصحاب المصالح، كما قامت بدراسة العوامل المؤثرة علي مستوى الإفصاح الإختياري من خلال إجراء دراسة مقارنة علي عينة مكونة من ٣٦ شركة أمريكية و ٣٦ شركة إيطالية، وظل هذا المقياس هو الأكثر إستخداماً في البحوث الأكاديمية خلال العقد الماضي.

ومع بداية العقد الحالي، أشارت دراسة (ابراهيم، ٢٠١٢) الي إختلاف الآراء الأكاديمية حول مفهوم الإفصاح المحاسبي وحدوده والمعلومات اللأزم توافرها بالتقرير المالي سواء من خلال الإفصاح الإلزامي أو الإفصاح الإختياري، وأوضحت أن هذا الإختلاف ينبع من إختلاف إحتياجات أصحاب المصالح وخاصة في حالة تقسيمهم الي أصحاب مصالح داخليين وخارجيين مما ينتج عنه صعوبة وضع مفهوم وإطار موحد لضبط الإفصاح المحاسبي بوجه عام وإطار للإفصاح الإختياري بوجه خاص.

كما تناولت دراسة (Shehata, 2014) محددات الإفصاح الإختياري بالإعتماد علي عدة نظريات علمية محاسبية مثل نظرية الوكالة ونظرية الإشارات ونظرية الشرعية، وحددت ستة دوافع للإفصاح الإختياري أهمهم مقابلة ضغوط ومتطلبات أصحاب المصالح من معلومات، كما حددت أربعة قيود للإفصاح الإختياري أهمهم التكاليف السياسية.

كما قامت دراسة (Bhasin, et.al, 2015) بإختبار محددات الإفصاح الإختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقرير المالي، وأشارت الي علاقة هذه المحددات بحوكمة الشركات وخاصة مجلس الإدارة، وربطت الدراسة بين حجم الإفصاح الإختياري وقدرة الشركة علي جذب المستثمرين من خلال تحسين الصورة الذهنية للشركة من خلال التوسع في الإفصاح الإختياري بالتقرير المالي.

في حين قامت دراسة (Cuny, 2016) بدراسة دوافع وحوافز الشركات للإفصاح الإختياري في حالة إتجاه هذه الشركات لإصدار عقود ديون جديدة أو السعي للحصول علي مصادر تمويلية، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من ٢١١ شركة خلال الفترة



من ٢٠٠٤ الي ٢٠١٢، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح الإختياري وقدرة الشركة علي جذب مصادر تمويلية جديدة بالإضافة الي تخفيض تكلفة الإقتراض في ظل قدرة الإفصاح الإختياري علي دعم الصورة الذهنية للشركة.

كما تناولت دراسة (Nekhili et.al, 2016) أبعاد الإفصاح الثري علي القيمة السوقية للشركة، وخاصة الإفصاح عن مصروفات البحوث والتطوير، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من ٩٨ شركة فرنسية خلال الفترة من ٢٠٠٠ الي ٢٠٠٤، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية قوية بين الإفصاح الإختياري عن مصروفات البحوث والتطوير والقيمة السوقية لرأس المال.

وإهتمت دراسة (Otaibi and Hussainey, 2016) بدراسة محددات الإفصاح عن المسؤولية الأتتماعية كأحد أنواع الإفصاح الإختياري، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من ١٧١ شركة خلال الفترة من ٢٠١٣ الي ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة لوجود مستوى مرتفع للإفصاح عن المسؤولية الأتتماعية في التقارير المالية للشركات محل عينة الدراسة، كما توصلت لوجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية الأتتماعية وبعض خصائص الشركات مثل حجم مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، ووجود علاقة سلبية مع الملكية الحكومية.

وتناولت دراسة (Khlif et.al, 2017) العلاقة بين الإفصاح الإختياري وهيكل الملكية في الشركات من خلال إجراء مسح للدراسات والبحوث الأكاديمية في هذا المجال، وتوصلت لوجود علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح الإختياري وتركز الملكية والملكية الإدارية، كما توصلت لوجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح الإختياري والملكية الحكومية.

وإهتمت دراسة (Kamal and Awadallah, 2017) بقياس درجة ومحددات الإفصاح الإختياري في البيئة المصرية لعينة مكونة من ٨٧ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال عام ٢٠١٠، من خلال تطوير مؤشر إسترشادي لقياس الإفصاح الإختياري مكون من ٣٦ عنصر، وتوصلت الي إنخفاض مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية بصفة عامة للشركات محل الدراسة.

كما إهتمت دراسة (Hassouna et.al, 2017) بدراسة جودة ممارسات الإفصاح والشفافية بدليل حوكمة الشركات المصري ومدى تأثيره علي الأداء المالي للشركات العاملة

بسوق الاوراق المالية المصري، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من ٨٥ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٦ الي ٢٠١٠، وتوصلت الدراسة الي عدم وجود علاقة محددة بين جودة الإفصاح والشفافية والأداء المالي للشركات بالبيئة المصرية.

كما قامت دراسة (Carvalho et. Al, 2017) من خلال الإعتماد علي نظرية الوكالة بدراسة محددات الإفصاح الإختياري بالتقارير المالية وتأثير خصائص الشركات علي مستوى الإفصاح الإختياري في بيئة الاعمال البرتغالية، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من ١٤٢ شركة عام ٢٠١٢، وتوصلت الدراسة الي ضعف مستوى الإفصاح الإختياري بالتقارير المالية بصفة عامة بالإضافة لوجود علاقات متباينة بين مستوى الإفصاح الإختياري وخصائص الشركات وآليات حوكمة الشركات.

وبالتالي تتبلور أهمية الإفصاح الإختياري في قدرته علي توفير معلومات تساهم في الوصول الي الصورة الحقيقية لأداء الشركة وتساعد في تقييم أداء الشركة والإدارة علي حد سواء، بالإضافة الي قدرة الإفصاح الإختياري في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، من خلال سد فجوة بين المعلومات المتاحة للإدارة والمعلومات المتاحة لباقي فئات أصحاب المصالح، حيث أشارت دراسة (الارضي، ٢٠١٣) الي أن المعلومات المتاحة لأصحاب المصالح معدة وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية المعمول بها عند إعداد التقرير المالي، في حين أن الإدارة لديها نفس المعلومات بالإضافة الي المعلومات والمقاييس غير المالية التي تمثل مخرجات أنظمة المعلومات المستخدمة من قبل الشركة، والتي غالباً ما تكون هذه المعلومات والمقاييس أكثر مصداقية في التعبير عن جوهر النشاط الإقتصادي للشركة، وبالتالي فإن التوسع في الإفصاح الإختياري هو بمثابة رد فعل لغياب الإفصاح الكامل المؤدي الي فجوة المعلومات الحالية بين الإدارة وأصحاب المصالح.

## ٢/١/٢ - الفجوة البحثية في مجال الإفصاح الإختياري:

تتبلور الفجوة البحثية في مجال الإفصاح الإختياري في قياس مستوى الإفصاح الإختياري بالتقرير المالي للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري، بالإضافة الي تحديد عناصر ومحددات الإفصاح الإختياري بالتقرير المالي بشكل دقيق، وسيقوم الباحث بسد هذه الفجوة البحثية من خلال تطوير مؤشر إسترشادي لقياس مستوى الإفصاح الإختياري بما يتلائم مع بيئة الاعمال المصرية، مما يساهم في معرفة وقياس مستوى الإفصاح الإختياري بالتقارير المالية في الوقت الحالي بسوق الاوراق المالية المصري.

٣/١/٢ - الفروض البحثية في مجال الإفصاح الإختياري:

يمكن للباحث تطوير الفرض الرئيسي الأول للبحث كما يلي:

"لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح الإختياري بين الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري"

وقد قام الباحث بدراسة العوامل والمحددات المؤثرة علي مستوى الإفصاح الإختياري في التقرير المالي وفقاً للأدبيات المحاسبية السابقة وفي ضوء نظرية أصحاب المصالح، وذلك فيما يلي:

(أ) الإفصاح الإختياري وحجم الشركة:

أشارت عدة دراسات ( Alves, et. al, 2012/ Kiattikulwattana, 2014/ ) أن الشركات كبيرة الحجم أكثر إلتزاماً بالإفصاح الإختياري عن الشركات صغيرة الحجم، فيما أوضحت دراسة (Kiattikulwattana, 2014) الي أن أحد أهم أسباب هذه العلاقة الإيجابية بين الإفصاح الإختياري وحجم الشركة هو التكاليف السياسية المرتفعة التي تتعرض لها الشركات كبيرة الحجم، ومن جانب آخر، أشارت دراسة ( Kamal and Awadallah, 2017) الي عدم وجود علاقة بين الإفصاح الإختياري وحجم الشركة.

ويمكن للباحث تحديد أبعاد وأسباب العلاقة بين الإفصاح الإختياري وحجم الشركة في ضوء نظرية أصحاب المصالح في عدة نقاط: (أ) أن الشركات كبيرة الحجم تستطيع تحمل التكاليف المصاحبة لإنتاج المعلومات الإضافية اللازمة للإفصاح الإختياري، (ب) أن الشركات كبيرة الحجم أكثر عرضه للضغط والمطالبة بمعلومات إضافية من قبل أصحاب المصالح خاصة في ظل تعدد وتنوع هذه الفئات، (ج) أن الشركات كبيرة الحجم تتعرض لتحمل تكاليف سياسية أكبر من الشركات صغيرة الحجم مما يدفعها لمزيد من الإفصاح الإختياري.

(ب) الإفصاح الإختياري وعمر الشركة:

تعارضت الآراء الأكاديمية حول تفسير العلاقة بين الإفصاح الإختياري وعمر الشركة، حيث أشارت دراسة (Sehar, et.al, 2013) الي وجود علاقة سلبية بين الإفصاح الإختياري وعمر الشركة، بمعنى أن الشركات الحديثة أكثر إلتزاماً بالإفصاح الإختياري عن الشركات ذات العمر الكبير، ورجحت أن هذه العلاقة ترجع الي رغبة هذه الشركات في تكوين صورة ذهنية جيدة عنها في سوق الأوراق المالية.

ومن جانب آخر، أكدت دراسة (Bhasin, et.al, 2015) علي وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح الإختياري وعمر الشركة، حيث أن الشركات ذات العمر الكبير أكثر قدرة علي تحمل التكاليف المصاحبة للإفصاح الإختياري عن الشركات حديثة العهد، وهو ما أكدته دراستي (Levitas et.al, 2016/ Chen, et.al, 2016) بأن الشركات ذات العمر الزمني الكبير أكثر إلتزاماً بالإفصاح الإختياري، ورجحت أنه يرجع الي ضخامة حجم تكاليف البحوث والتطوير، الأمر الذي يتطلب تفسير أكثر في التقرير المالي.

(ج) الإفصاح الإختياري والرافعة المالية للشركة:

لاحظ الباحث وجود جدلاً أكاديمياً حول طبيعة العلاقة بين الإفصاح الإختياري والرافعة المالية للشركة، حيث أشارت دراسة (Alves, et. al, 2012) الي وجود علاقة إيجابية، وترجح أن هذه العلاقة يمكن تفسيرها برغبة الإدارة في تخفيض تكاليف الوكالة، كما فسرت دراسة (Rotondo and Marinò, 2016) هذه العلاقة الإيجابية من خلال تعرض الشركات ذات معدلات الديون العالية لضغوط أكبر للإفصاح الإختياري من قبل أصحاب المصالح وخاصة الدائنون (Debt-Holder)، وأكدت عدة دراسات (Hummel and Nekhill et.al, 2016/ Guay et. al, 2016/ Schlick, 2016) علي هذه العلاقة الإيجابية، ومن جانب آخر، أشارت دراسة (Ceustermans and Breesch, 2017) لوجود علاقة سلبية بين الإفصاح الإختياري والرافعة المالية، وترجح أن هذه العلاقة السلبية يمكن تفسيرها برغبة الإدارة في إخفاء بعض جوانب القصور بأداء الشركة عن الدائنون وتجنب العقوبات الناتجة عن الإخلال بشروط هذه الديون، في حين أشارت دراسة (Kamal and Awadallah, 2017) الي عدم وجود علاقة بين الإفصاح الإختياري والرافعة المالية.

(د) الإفصاح الإختياري ودرجة سيولة الشركة:

وجد الباحث ندره في الدراسات الأكاديمية التي تناولت العلاقة بين الإفصاح الإختياري ودرجة سيولة الشركة، ويتفق الباحث مع دراسة (ابراهيم، ٢٠١٣) بأن الموقف الأقتصادي العالمي الحالي يتطلب من الشركات المزيد من الإفصاح عن السيولة ومخاطرها بالإضافة الي الإفصاح عن رد فعل الشركة تجاه هذه المخاطر، وأشارت دراستي (دحدوح وحمامة، ٢٠١٤ / Guay, et.al, 2016) الي وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح الإختياري ودرجة سيولة الشركة.

ويمكن للباحث تحديد أبعاد وأسباب العلاقة بين الإفصاح الإختياري ودرجة سيولة الشركة في ضوء نظرية أصحاب المصالح في عدة نقاط: (أ) أن إدارات الشركات ذات

درجة السيولة العالية غالباً ما تواجه إتهامات من قبل أصحاب المصالح بعدم قدرتها علي استثمار الأموال، (ب) أن معدلات السيولة العالية في هذه الشركات تعتبر إهداراً لرأس مال الشركة خاصة في الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة لإنخفاض القوة الشرائية للنقود، الأمر الذي يدفع هذه الشركات للجوء للإفصاح الإختياري لتبرير درجة السيولة المرتفعة. (هـ) الإفصاح الإختياري وربحية سهم الشركة:

أشارت أغلب الدراسات الأكاديمية (دحوج وحمادة، ٢٠١٤ / Kiattikulwattana, Hassouna et, al, 2017/2014) الي وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات ربحية الشركة والإفصاح الإختياري، حيث أن الشركات ذات معدلات الربحية المرتفعة سوق تسعي لإظهار هذه المعدلات بشكل أكبر في التقرير المالي من خلال التوسع في الإفصاح الإختياري، ومن جانب أخر. أكدت دراسة (Guay et. al, 2016) علي وجود علاقة سلبية بين الربحية والإفصاح الإختياري، ورجحت ذلك بعدم حاجة الشركات ذات الربحية المرتفعة الي المزيد من الإفصاح حيث أن رقم الربح المرتفع وحده يعطي دلالة علي الصورة الذهنية الجيدة.

ويمكن للباحث تحديد أبعاد وأسباب العلاقة بين الإفصاح الإختياري وربحية سهم الشركة في ضوء نظرية أصحاب المصالح في عدة نقاط: (أ) أن الإدارة في الشركات ذات الربحية المرتفعة تعمل علي التوسع في الإفصاح الإختياري لكسب المزيد من المكافآت والحزافز، (ب) أن الإفصاح الإختياري يعتبر أحد أدوات الإدارة في زيادة ثقة أصحاب المصالح في أداء كلاً من الشركة والإدارة وما سيترتب عليه من المحافظة علي سعر السهم أو زيادته في سوق الأوراق المالية، (ج) أن الإفصاح الإختياري يعمل علي تجنب مساءلة الإدارة عن أسباب الأرباح المرتفعة والإتهامات المحتملة لها بممارسة إدارة الأرباح.

ومما سبق يمكن للباحث تطوير الفرض الرئيسي الثاني للبحث (محددات الإفصاح الإختياري) كما يلي:

" لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الإختياري وكل من (حجم الشركة - عمر الشركة - الرافعة المالية - درجة السيولة - ربحية سهم الشركة) في سوق الأوراق المالية المصري"

٢/٢ - تطور الفكر المحاسبي في مجال إدارة الأرباح:

١/٢/٢ - إدارة الأرباح في الأدبيات المحاسبية:

أصبحت دراسة إدارة الأرباح هي محور البحوث الأكاديمية المحاسبية بعد الأزمات المالية المتلاحقة التي عصفت بالأقتصاد العالمي، خاصة أقتصاديات الدول المتقدمة، حيث قامت العديد من الدراسات والبحوث بدراسة أبعاد وإنعكاسات إدارة الأرباح علي جودة التقرير المالي من عدة زوايا مختلفة يعرضها الباحث فيما يلي:

لقد تناولت دراسة (Taylor, et.al, 2010) تحليل آثار ممارسات إدارة الأرباح علي الأداء التشغيلي اللاحق في الشركات الأمريكية، وتوصلت لوجود تأثير سلبي لإدارة الأرباح علي الأداء التشغيلي اللاحق ولكن يتفاوت هذا التأثير وفقاً لعدة عوامل أهمها حجم الشركة وحصتها السوقية، كما حددت الدراسة أهم دوافع إتجاه الشركات الأمريكية لإدارة الأرباح في رغبتها في مقابلة تطوعات المحللين الماليين وتجنب إظهار خسائر في التقرير المالي.

كما إهتمت دراسة (Marra, et.al, 2011) بدراسة إدارة الأرباح من زاوية علاقتها بمجلس الإدارة ولجان المراجعة قبل وبعد التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS، وتوصلت الي الدور الإيجابي لكلا المتغيرين في الحد من درجة ممارسات إدارة الأرباح بعد التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة للدور الإيجابي لمجلس الإدارة كاحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من درجة ممارسات إدارة الأرباح. وأكدت دراسة (Wang and Campbell, 2012) علي ذلك من خلال دراسة أثر حوكمة الشركات (وخاصة الملكية) علي إدارة الأرباح بعد تطبيق IFRS في الصين، وقدمت عدة نتائج أهمها الدور الإيجابي لتطبيق IFRS في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

ومن وجهة نظر مختلفة، أوضحت دراسة (Yang, et.al, 2012) أن هناك مميزات لإدارة الأرباح وأهمها جذب المستثمرين المحليين والدوليين من خلال إظهار سوق الأوراق المالية المحلية علي أنها تتمتع بأرباح عالية، مما يعود بالنفع علي الأقتصاد القومي بشكل عام.

كما تناولت دراسة (Ge and Kim, 2014) إدارة الأرباح من زاوية تأثير إتجاه الشركة لإصدار عقود الديون وممارسات إدارة الأرباح، وتناولت الدراسة ممارسات إدارة الأرباح من خلال ثلاثة أساليب (التلاعب بالمبيعات/ التلاعب بتكلفة الإنتاج/

الإستحقاقات)، وتوصلت الدراسة لإرتفاع درجة إدارة الأرباح في الفترة المالية السابقة لإصدار عقود الديون وخاصة من خلال التلاعب بالمبيعات.

ومن جانب آخر قامت دراسة (Filip and Raffournier, 2014) بدراسة دوافع ومستويات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بأسواق المال الأوروبية خلال فترة الأزمة المالية العالمية، وتوصلت الدراسة الي إنخفاض مستوى إدارة الأرباح في الفترات المالية اللاحقة للأزمة المالية في ستة عشر سوق أوراق مالية أوروبي، بالإضافة لوجود علاقة سلبية بين مستويات إدارة الأرباح ومعدلات النمو الأقتصادي.

كما تناولت دراسة (Cupertino, et.al, 2015) إدارة الأرباح من زاوية أنواع ودوافع ممارسات إدارة الأرباح ومدى تأثيرها علي قرارات المستثمرين في البرازيل، ولكنها لم تستطع التوصل الي علاقة دقيقة لطبيعة تأثير إدارة الأرباح علي هذه القرارات خاصة مع إختلاف المستوى الإدراكي للمستثمرين وطبيعة سوق الأوراق المالية البرازيلي كسوق غير كفاء.

كما قامت دراسة (Shi, et.al, 2015) بدراسة أنواع ممارسات إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الأمريكي عن الفترة بين ١٩٩٤-٢٠١١، وتوصلت الي اعتماد الشركات الأمريكية علي إدارة الأنشطة الحقيقية (Real Activities Management) أكثر من إدارة الإستحقاق (Accrual Based Management).

قامت دراسة (Anagnostopoulou, et.al, 2015) بدراسة إدارة الأرباح من زاوية إتجاه الشركات للإندماج، وتوصلت الي زيادة ممارسات إدارة الأرباح في الفترة المالية السابقة لعملية الإندماج، خاصة في ظل رغبة الشركة في تحسين الصورة الذهنية لها قبل الإندماج لدي أصحاب المصالح وخاصة الطرف الاخر في عملية الإندماج.

كما أشارت دراسة (ابراهيم، ٢٠١٦) الي أن تضارب المصالح بين الفئات ذات العلاقة والشركة هو المصدر الرئيسي لظهور ممارسات إدارة الأرباح، وقدمت الدراسة مقياساً مقترحاً لإدارة الأرباح قائم علي فروق ضريبية الدخل.

أما من زاوية علاقة المراجعة بقضية إدارة الأرباح، فقد قامت دراسة (رضوان، ٢٠١٣) بدراسة إدارة الأرباح من زاوية علاقتها بجودة المراجعة الخارجية وتوصلت الي وجود تأثير سلبي لجودة عملية المراجعة الخارجية متمثلة في التخصص الصناعي علي إدارة الأرباح من خلال أسلوب الإستحقاق المحاسبي الإختياري، بما يعني أن زيادة جودة عمليات المراجعة الخارجية تحد من ممارسات إدارة الأرباح المستنده الي الإستحقاق المحاسبي. كما أشارت دراسة (مندور، ٢٠١٦) والتي قامت بدراسة إدارة الأرباح من زاوية المراجعة

المشتركة الي أن هناك تأثير إيجابي لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة علي إدارة الأرباح، حيث أن التطبيق الإختياري لمدخل المراجعة المشتركة يعطي الفرصة لإدارة الشركة بالتلاعب في الأرباح وذلك من خلال الإستحقاقات الإختيارية، ويرجع ذلك لعدم وجود تعاون بين مراقبي الحسابات أو ظهور ما يسمى بشراء الرأي. كما حاولت دراسة (أحمد. ٢٠١٦) بصورة أساسية الي التعرف عن دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، توصلت الدراسة الي وجود تأثير جوهري للجان المراجعة في الحد من إدارة الأرباح.

وبناءً عليه، فقد أصبحت المرونة التي توفرها المبادئ والمعايير المحاسبية أمراً طبيعياً وواقعياً تقبل به جميع المنظمات والهيئات المهنية التي تقوم بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، لأن عدم السماح بها يعتبر تجاهلاً للظروف المختلفة المحيطة بالشركات، حيث تهدف المرونة في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية الي تقديم معلومات محاسبية تتسم بدرجة عالية من الجودة لإتخاذ القرارات، وقد تستغل الإدارة هذه المرونة المتاحة وبما يتوفر لها من سلطة في إعداد التقارير المالية لتحقيق بعض الأهداف الخاصة، وبالتالي أصبحت قضية إدارة الأرباح محل جدل وخلاف دولي (القنامي والخيال، ٢٠١٠).

٢/٢/٢ - الفجوة البحثية في مجال إدارة الأرباح:

تتبلور الفجوة البحثية في مجال إدارة الأرباح في قياس مستوى ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري، بالإضافة الي تحديد عوامل ومحددات ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الاعمال المصرية، ودوافع إدارات الشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري للجوء لمثل هذه الممارسات ومدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح علي مستوى الإفصاح المحاسبي (الإلزامي والإختياري) وبالتالي علي جودة التقارير المالية.

٢/٢/٣ - الفروض البحثية في مجال إدارة الأرباح:

يمكن للباحث تطوير الفرض الرئيسي الثالث للبحث كما يلي:

"لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى إدارة الأرباح

بين الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري"

وقد قام الباحث بدراسة العوامل والمحددات المؤثرة علي مستوى إدارة الأرباح في التقرير المالي وفقاً للآدبيات المحاسبية السابقة وفي ضوء نظرية أصحاب المصالح، وذلك فيما يلي:



(أ) إدارة الأرباح وحجم الشركة:

وجد الباحث تعارضاً في الآراء الأكاديمية حول تفسير علاقة إدارة الأرباح بحجم الشركة، حيث أوضحت دراسة (Siregar and Utama, 2008) عدم وجود علاقة محددة بين إدارة الأرباح وحجم الشركة، ولكنها رجحت أن الشركات كبيرة الحجم عادة ما تتميز بالربحية العالية وبالتالي ليست في حاجة لممارسات إدارة الأرباح، ومن جانب آخر، أشارت دراسة (Marra, et.al, 2011) لوجود علاقة سلبية بين حجم الشركة ودرجة إدارة الأرباح، وأكدت عدة دراسات (Wang and Campbell, 2012/ Shi, et.al, ) (Shu and Shan, 2015/ 2015) علي هذه العلاقة السلبية، وأرجعت دراسة (Shu and Chiang, 2014) وجود هذه العلاقة السلبية لمتنع الشركات كبيرة الحجم بالثبات النسبي في الأرباح.

ومن جانب آخر، أشارت دراسة (Taylor, et.al, 2010) الي وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح وحجم الشركة، وخاصة في حالة رغبة الشركة في مقابلة توقعات المحللين الماليين، كما قدمت دراسة (Kiattikulwattana, 2014) تفسيراً لهذه العلاقة الإيجابية مبنياً علي التكاليف السياسية، بالإضافة الي أن الشركات كبيرة الحجم تتميز بيئة عملها وطبيعة عملياتها بالتعقيد وبالتالي صعوبة الحد من أو إكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، وأكدت دراسة (Anagnostopoulou, et.al, 2015) علي وجود هذه العلاقة الإيجابية من خلال تقديم أدلة تطبيقية لتفسير هذه العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح في ظل إتجاه الشركة للإندماج أو الإستحواذ.

كما يمكن للباحث تفسير العلاقة بين إدارة الأرباح وحجم الشركة في ضوء نظرية أصحاب المصالح بأن الشركات ذات الحجم الكبير تتعرض لدرجة رقابة من أصحاب المصالح بصورة أكبر من الشركات ذات الحجم الصغير، كما أن الشركات كبيرة الحجم تتميز بالثبات النسبي في الأرباح. وبالتالي فإن العلاقة المحتملة هي علاقة سلبية بين إدارة الأرباح وحجم الشركة.

(ب) إدارة الأرباح وعمر الشركة:

لاحظ الباحث وجود ندره وتضارب في الدراسات الأكاديمية التي تناولت دراسة عمر الشركة كأحد محددات إدارة الأرباح، حيث أكدت دراستي (Wang and Campbell, ) (Shan, 2015/ 2012) علي وجود علاقة إيجابية بين عمر الشركة ودرجة إدارة الأرباح. فيما أكدت دراسة (Shi, et.al, 2015) علي عدم وجود علاقة محددة بين إدارة الأرباح وعمر الشركة.

(ج) إدارة الأرباح والرافعة المالية للشركة:

أشارت عدة دراسات ( Marra, et.al, 2011/ Wang and Campbell, 2012/ ) (Shi, et.al, 2015) لوجود علاقة سلبية بين درجة الرافعة المالية للشركة ودرجة إدارة الأرباح، ومن جانب آخر، أشارت دراسة (Kiattikulwattana, 2014) لوجود علاقة إيجابية بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح، ورجحت الدراسة هذه العلاقة في محاولة تجنب الشركات لمخاطر عقود الديون والإخلال بها. وبالتالي فإن الشركة ذات الرافعة المالية المرتفعة لديها حوافز أكبر لممارسات إدارة الأرباح عن الشركات ذات الرافعة المالية المنخفضة، وأشارت دراسة (Ge and Kim, 2014) لإرتفاع درجة ممارسات إدارة الأرباح في الشركات ذات الرافعة المالية المرتفعة في السنة المالية السابقة في حالة إتجاه الشركة لإصدار عقود ديون جديدة، وذلك لتحسين معدلات الربحية والصورة الذهنية للشركة أمام أصحاب المصالح وخاصة الدائنين المحتملين، أما دراسة (Anagnostopoulou, et.al, 2015) فقد قدمت أدلة علي وجود علاقة إيجابية بين درجة الرافعة المالية للشركة وإدارة الأرباح في ظل إتجاه الشركة للإندماج أو الإستحواذ، كما أشارت دراسة (Consoni, et.al, 2017) لوجود علاقة إيجابية بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح، حيث أن ميول الشركات ذات معدلات الديون المرتفعة لإدارة الأرباح أكبر من الشركات ذات معدلات الديون المنخفضة، ويمكن للباحث تفسير تلك العلاقة السلبية في ضوء نظرية أصحاب المصالح بأن الشركات ذات درجة الرافعة المالية المرتفعة تتعرض لدرجة رقابة من الدائنين (Debt-Holder) بصورة أكبر من الشركات ذات درجة الرافعة المالية المنخفضة.

(د) إدارة الأرباح ودرجة سيولة الشركة:

أشارت دراسة (Guay, et.al, 2016) الي وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح ودرجة السيولة، وفسرت دراسة (ابراهيم، ٢٠١٣) هذه العلاقة الإيجابية بيان الإدارة التي تفضل في إستغلال السيولة المتاحة قد تلجأ لممارسات إدارة الأرباح لإظهار رقم ربحية مرتفع لتجنب المساءلة من قبل أصحاب المصالح عن درجة السيولة المرتفعة وأسباب عدم قدرة الإدارة علي إستغلالها.

ومما سبق يمكن للباحث تطوير الفرض الرئيسي الرابع للبحث (محددات إدارة الأرباح) كما يلي:

" لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وكل من (حجم الشركة -

عمر الشركة - الرافعة المالية - درجة السيولة) في سوق الاوراق المالية المصري"

٣/٢- تطور الفكر المحاسبي في مجال العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح:  
١/٣/٢- العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح في الآدبيات المحاسبية:  
يعتبر الإفصاح الإختياري أحد عوامل زيادة شفافية التقارير المالية، كما أنه يساعد أصحاب المصالح في الوصول لإدارك أكبر لجوهر النشاط الإقتصادي للشركة، الأمر الذي دفع العديد من الدراسات والبحوث الأكاديمية الي الربط بين مستوى الإفصاح الإختياري وإتجاه الإدارة لممارسات إدارة الأرباح من عدة زوايا مختلفة، يعرضها الباحث فيما يلي:  
قامت دراسة (Setyorini and Ishak, 2012) بإختبار العلاقة بين إدارة الأرباح والإفصاح عن المسؤولية الأتجتماعية والبيئية كأحد بنود الإفصاح الإختياري، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية الأتجتماعية والبيئية وممارسات إدارة الأرباح. ورجحت أن التكاليف السياسية تعتبر الدافع الأساسي لوجود هذه العلاقة.  
كما تناولت دراسة (Sanjaya and Young, 2012) تحليل العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الأندونيسي، وتوصلت لوجود علاقة سلبية بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح، حيث أنه كلما زادت درجة الإفصاح الإختياري قلت درجة ممارسات إدارة الأرباح في التقرير المالي، الأمر الذي يعكس أهمية الإفصاح الإختياري لأصحاب المصالح.  
وإهتمت دراسة (عقفي، ٢٠١٤) بدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات من خلال إضافة متغير وسيط للإستدلال علي هذه العلاقة وهو الإفصاح الإختياري، وإختبار ما إذا كانت إدارة الأرباح تؤثر علي عدم تماثل المعلومات من خلال تأثيرها علي الإفصاح الإختياري، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من ٤٢ شركة مصرية خلال عام ٢٠٠٩، وإستنتجت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات من خلال الإفصاح الإختياري.  
كما قامت دراسة (Kiattikulwattana, 2014) بدراسة العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح علي عينة مكونة من ١٨١ شركة خلال عام ٢٠٠٩ في سوق الأوراق المالية التايلندية، وقدمت عدة نتائج متباينة لعلاقة الإفصاح الإختياري بإدارة الأرباح، حيث أشارت الي أن هناك علاقة إيجابية بين عدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح، كما أشارت الي أن الإفصاح الإختياري يمكن أن يعتبر أداة للإدارة لتضليل المستثمرين من خلال التركيز علي الإفصاح عن الجوانب الإيجابية فقط للشركة وبالتالي يساعد الإدارة في إدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة عدم وجود علاقة محددة بين الإفصاح

الإختياري ودرجة ممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة الي ميول الشركات لإستخدام ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية (REM) أكثر من إدارة الإستحقاق (AEM)،

وإهتمت دراسة (Guay, et.al, 2016) بدراسة العلاقة بين درجة الإفصاح الإختياري وتعقد القوائم المالية (Financial Statement Complexity) في سوق الأوراق المالية الأمريكي، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من 335 شركة خلال الفترة من ١٩٩٥ الي ٢٠١٢، وتوصلت الدراسة الي أن هناك علاقة إيجابية بين الإفصاح الإختياري ودرجة تعقد القوائم المالية وقدمت عدة تفسيرات لهذه العلاقة أهمهم هو ارتفاع ضغوط أصحاب المصالح ومتطلباتهم لمزيد من الإفصاح عند صعوبة إدراك معلومات القوائم المالية وإتهام الشركات بالإتجاه لهذه الدرجة من التعقيد لإخفاء الأداء المالي الحقيقي للشركة أو درجة ممارسات إدارة الأرباح.

كما قامت دراسة (Hummel and Schlick, 2016) بدراسة إستدامة الإفصاح الإختياري بالتقارير المالية وعلاقتها بالأداء المالي للشركات، وتم إجراء دراسة مقارنة علي عينة مكونة من ٣٨٨ شركة من سبع دول أوروبية خلال عام ٢٠١٣ وتوصلت الدراسة الي إتجاه الشركات للتوسع في الإفصاح الإختياري في حالة إستدامة وإستمرارية الأداء المالي الجيد وخاصة ربحية السهم، حيث تسعى الشركات لإظهار قدرتها علي تحقيق الأرباح من خلال معلومات الإفصاح الإختياري لتعزيز الصورة الذهنية.

وتناولت دراسة (Consoni, et.al, 2017) العلاقة بين الإفصاح الإختياري من جانب والمعلومات المحاسبية وإدارة الأرباح من جانب أخر علي عينة مكونة من ٦٦ شركة في الفترة من ٢٠٠٥ الي ٢٠١٢ بسوق الأوراق المالية البرازيلي، وتوصلت لعدم وجود علاقة محددة بين الإفصاح الإختياري ودرجة ممارسات إدارة الأرباح خلال تلك الفترة الزمنية، وقدمت تفسير لعدم وجود علاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح بالاعتماد علي حقيقة أن أغلب الشركات البرازيلية تتميز بتركز الملكية وبالتالي فإن التوسع في الإفصاح الإختياري لا يمثل أهمية كبرى بالتقرير المالي، كما أن ممارسات إدارة الأرباح ليست ذات جدوي في ظل تركز الملكية.

كما اشارت دراسة (Kamal and Awadallah, 2017) الي عدم وجود علاقة ذات دلالة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح من خلال عينة مكونة من ٨٧ شركة عاملة بسوق الاوراق المالية المصري خلال ٢٠١٠، ورجحت عدم وجود هذه العلاقة بضعف

المنظومة المنظمة للإفصاح المحاسبي الإختياري بيئة الأعمال المصرية بالإضافة الي عدم التطبيق الأمثل لحوكمة الشركات.

ومما سبق، يلاحظ الباحث تباين نتائج الدراسات الأكاديمية في تفسير العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح، ورجحت دراسة (Consoni, et.al, 2017) هذا التباين في تفسير العلاقة الي إختلاف بيئة كل دراسة، بالإضافة الي إختلاف المقاييس المستخدمة لقياس كلاً من الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح عند محاولة تحديد العلاقة بينهما.

٢/٣/٢ - الفجوة البحثية في مجال العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح: تتبلور الفجوة البحثية في مجال العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح في تحديد أبعاد هذه العلاقة التبادلية في البيئة المصرية بين مستوى الإفصاح الإختياري بالتقرير المالي وإتجاه الإدارة للإعتماد علي ممارسات إدارة الأرباح للوصول الي رقم الربح الذي يقابل تطلعات أصحاب المصالح، ومدى قدرة الإفصاح الإختياري علي الحد من مثل هذه الممارسات.

٢/٣/٣ - الفرض البحثي في مجال العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح: يمكن للباحث تطوير الفرض الرئيسي الخامس للبحث كما يلي:

" لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح في الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري"

إنطلاقاً مما تقدم، وفي إطار التحليل السابق للفجوات البحثية في مجالات الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح والعلاقة بينهما تتحدد فروض هذا البحث فيما يلي:

الفرض الأول: "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح الإختياري بين الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري".

الفرض الثاني: "لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الإختياري وكلاً من (حجم الشركة - عمر الشركة - الرافعة المالية - درجة السيولة - ربحية سهم الشركة) في سوق الأوراق المالية المصري".

الفرض الثالث: "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى إدارة الأرباح بين الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري".

الفرض الرابع: "لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وكلاً من (حجم الشركة - عمر الشركة - الرافعة المالية - درجة السيولة) في سوق الأوراق المالية المصري".

الفرض الخامس: "لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح في الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري".

### القسم الثالث

المنهجية والمؤشر المقترح للإفصاح الإختياري ونموذج البحث

١/٣ - طبيعة مدخل البحث:

يعتبر هذا البحث من البحوث المرتبطة بسوق الأوراق المالية المصري، حيث يستهدف هذا البحث محاولة فهم وتحديد العلاقات بين متغيرات ومفاهيم محاسبية (الإفصاح الإختياري/ إدارة الأرباح/ حجم الشركة/ عمر الشركة/ الرافعة المالية/ السيولة/ الربحية) بشكل عملي عن طريق إيجاد أدلة تطبيقية لهذه العلاقات، وأصبحت تمثل هذه النوعية من البحوث التطبيقية الإتجاه السائد في الفكر المحاسبي الحديث في الأونة الأخيرة علي المستوى الدولي، ووفقاً للهدف الرئيسي للبحث، فقد إعتد الباحث علي المدخل الإيجابي (Positivism Paradigm) لإجراء البحث، والذي يعتبر المدخل الملائم لإجرائه في ضوء أهدافه وفروضه.

٢/٣ - قياس متغيرات الدراسة التطبيقية:

بناءً علي ما تم عرضه من خلال مشكلة البحث وأهدافه وفي ضوء الفروض البحثية، حاول الباحث تطوير نموذج إحصائي لقياس وتحليل العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح، وقد قام الباحث ببناء نموذج للتحقق من الفروض بالإعتماد علي بناء نموذج إنحدار متعدد والذي يتخذ الشكل التالي في بناء النماذج البحثية:

$$Y = \alpha + \beta X + E$$

حيث أن: (Y) متغير تابع، (α) معامل الثبات، (β) معامل الإنحدار للمتغيرات المستقلة (X) المتغير المستقل، (E) معامل الخطأ.

### ٣/٣- المؤشر المقترح للإفصاح الإختياري وضبط إدارة الأرباح:

لقد إهتم الباحث بطرح المؤشر المقترح للإفصاح الإختياري وضبط إدارة الأرباح إرتكازاً علي المحاور التالية:

- أ. قياس مستوى الإفصاح الإختياري الحالي بشركات قطاع الأعمال.
- ب. تطوير مؤشراً مقترحاً للإفصاح الإختياري في ضوء نظرية أصحاب المصالح.
- ت. قياس إدارة الأرباح بالتقارير المالية الحالية لمنشآت الأعمال.
- ث. طرح الباحث أهم المتغيرات الرقابية اللازمة لضبط العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح بهدف تحقيق جودة وشفافية التقارير المالية لمنشآت قطاع الأعمال.

ومن ثم يمكن للباحث طرح المؤشر المقترح المطور للإفصاح الإختياري ودوره في ضبط إدارة الأرباح بشركات قطاع الأعمال فيما يلي:

٣/١- قياس مستوى الإفصاح الإختياري:

إعتمد الباحث في الدراسة الحالية علي أسلوب تحليل المحتوي (Content Analysis) من أجل تحليل وتحديد مستوى الإفصاح الإختياري بالتقارير المالية للشركات عينة الدراسة والمقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، وقد قام الباحث بتطوير مؤشر إسترشادي مقترح لقياس الإفصاح الإختياري بالتقرير المالي مكون من أثنان وأربعون عنصراً وفقاً لنوعية المعلومة المفصح عنها وفئات أصحاب المصالح المرتبطة بهذه النوعية من المعلومة والمستفيدة منها، وقد قام الباحث بتقسيم نوعية المعلومة الي ستة فئات مختلفة، وقام الباحث بتطوير هذا المقياس بالإعتماد علي عدة دراسات أكاديمية مثل (Boesddo & Kumar, 2007 / Kristandl and Bontis 2007) / عرفه

ومليجي، ٢٠١٣ / الارضي، ٢٠١٣ / (Kamal and Awadallah, 2017):

٣/٢- المؤشر المقترح للإفصاح الإختياري المطور من قبل الباحث:

بنود الإفصاح الإختياري	الفئات المستهدفة	نوعية المعلومات
١ نية عامة عن الشركة: (مثل: تاريخ ومكان التأسيس / التنظيم القانوني)	جميع فئات أصحاب المصالح	معلومات عامة عن الشركة
٢ الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل وقصيرة الأجل للشركة.		
٣ نوعية المنتجات والخدمات الحالية التي تقدمها الشركة.		
٤ الحصة التسويقية والوضع التنافسي داخل القطاع الإقتصادي.		
٥ الفروع الداخلية والخارجية للشركة.		
٦ الاندماجات والتوسعات والشركات التابعة.		

٧	العلاقات التعاقدية الرئيسية (عملاء/ موردين).	المستثمرين	معلومات عن إدارة الشركة
١	تشكيل مجلس الإدارة (الأسماء/ المؤهلات/ المنصب داخل المجلس).		
٢	درجة إستقلالية مجلس الإدارة (عضو تنفيذي/ عضو غير تنفيذي).		
٣	عدد اجتماعات مجلس الإدارة.		
٤	الهيكل الإداري والتنظيمي للشركة (الإدارات التنفيذية).		
٥	تركز ونسبة الملكية (مساهم رئيسي).		
٦	الملكية الحكومية (نسبة ملكية الدولة).		
٧	الإفصاح عن مدى التزام وتطبيق الشركة لقواعد حوكمة الشركات.	الجهات الحكومية	المسئولية الإجتماعية والبيئية
١	إعداد قائمة مالية أو غير مالية للأداء الإجتماعي.		
٢	إعداد قائمة مالية أو غير مالية للأداء البيئي.		
٣	البرامج الإجتماعية (العدد/ التوصيف/ النفقات/ الفئات المستهدفة).		
٤	البرامج التدريبية (العدد/ التوصيف/ النفقات/ الفئات المستهدفة).		
٥	برامج السلامة والصحة المهنية بالشركة.		
٦	الموارد الإقتصادية الممنوحة (الهيئات/ التبرعات).		
٧	عدد العاملين بالشركة والمزايا العينية والمادية.	المستثمرين الموردين الجهات التمويلية المحللين الماليين	تحليلات إضافية لمعلومات القوائم المالية
١	تحليلات مفصلة عن السياسات المحاسبية المتبعة.		
٢	تحليلات مفصلة عن الربحية.		
٣	تحليلات مفصلة عن مؤشرات السيولة والإقتراض.		
٤	تحليلات مفصلة عن مؤشرات الإنتاجية والمبيعات.		
٥	تحليلات مفصلة عن مؤشرات رضا العملاء.		
٦	تحليلات مفصلة عن مؤشرات قيمة الشركة.		
٧	تحليلات مفصلة عن مؤشرات التعاملات الدولية.	المستثمرين الموردين الجهات الحكومية	منظومة المراجعة
١	منظومة المراجعة بالشركة.		
٢	لجان المراجعة (الأعضاء/ المؤهلات/ الخبرات).		
٣	عدد إجتماعات لجان المراجعة.		
٤	نظام الرقابة الداخلية (الأهداف/ المهام/ التقرير).		
٥	عدد العاملين بمنظومة المراجعة بالشركة.		
٦	التقرير الكامل لمراقب الحسابات (دوافع الرأي الفني).		
٧	الدعاوي القضائية ضد الشركة.	المستثمرين الموردين الجهات التمويلية المحللين الماليين	معلومات مستقبلية
١	تنبؤات الشركة بالارباح ومعدلات الربحية.		
٢	تنبؤات الشركة بالمبيعات (منتجات حالية/ منتجات جديدة).		
٣	تنبؤات الشركة بنفقات البحوث والتطوير.		
٤	تنبؤات الشركة بالنفقات الرأسمالية.		
٥	تنبؤات الشركة بالاتفاقيات والتحالفات المستقبلية.		
٦	تنبؤات الشركة بالحصصة التسويقية والمركز التنافسي.		
٧	تنبؤات الشركة بعوامل نجاح تنفيذ الخطط الإستراتيجية.		

كما قام الباحث بتطوير نموذج لإختبار محددات الإفصاح الإختياري من خلال الإعتماد

علي نموذج إحدار متعدد وفقاً للمعادلة الإحصائية التالية:

$$VDI_{it} = \alpha + \beta_1 TAS_{it} + \beta_2 AGE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 LIQ_{it} + \beta_5 EPS_{it} + E$$

حيث أن:

VDI <sub>it</sub>	تعبير عن مستوى الإفصاح الإختياري للشركة <i>i</i> في السنة المالية <i>t</i>
TAS <sub>it</sub>	تعبير عن حجم الشركة <i>i</i> في السنة المالية <i>t</i>
AGE <sub>it</sub>	تعبير عن عمر الشركة <i>i</i> في السنة المالية <i>t</i>
LEV <sub>it</sub>	تعبير عن الرافعة المالية للشركة <i>i</i> في السنة المالية <i>t</i>



LIQ it	تعبر عن حجم السيولة للشركة ا في السنة المالية t
EPS it	تعبر عن ربحية سهم الشركة ا في السنة المالية t

### ٣/٣/٣ - قياس إدارة الأرباح:

يعتمد الباحث علي نسبة ميلر (Miller, 2007) لقياس إدارة الأرباح بالتقرير المالي للشركات عينة الدراسة، وتم إختيار نسبة ميلر لقياس إدارة الأرباح وفقاً لحقيقة وجود نوعان من إدارة الأرباح كما تم الإشارة إليه سابقاً، ورغبة الباحث في قياس ممارسات إدارة الأرباح بشكل عام داخل الشركة وهو الأمر الذي لا تستطيع مقاييس إدارة الأرباح الأخرى توفيره، بالإضافة لحدائة هذا المقياس بالمقارنة بالمقاييس الأخرى، حيث إشتق ميلر هذه النسبة كمقياس لإدارة الأرباح من العلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب، فإذا كانت الشركة لا تميل لممارسات إدارة الأرباح أتصفت هذه العلاقة بالثبات بينما إذا كانت الشركة تميل لممارسات إدارة الأرباح أتصفت هذه العلاقة بالتغير وكلما زاد التغير في تلك العلاقة كلما زادت درجة ممارسات إدارة الأرباح (الدويري، ٢٠١٢)، وتأخذ تلك العلاقة الصيغة التالية: (Miller, 2007)

$$H0: (\Delta WC/CFO) t - (\Delta WC/CFO) t-1 = 0$$

$$H1: (\Delta WC/CFO) t - (\Delta WC/CFO) t-1 \neq 0$$

حيث أن:

$\Delta WC$  تشير الي التغير في رأس المال العامل.

$CFO$  تشير الي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وتشير الصيغة السابقة لنسبة ميلر الي ما يلي:

أ. إذا كانت قيمة التغير في نسبة ميلر = صفر، فإن ذلك يعني عدم وجود

ممارسات لإدارة الأرباح.

ب. إذا كانت قيمة التغير في نسبة ميلر  $\neq$  صفر، فإن ذلك يعني وجود ممارسات

إدارة الأرباح سواء الي أعلي إذا كانت الإشارة موجبة أو الي أسفل إذا كانت

الإشارة سالبة، وكلما إبتعدت قيمة التغير في نسبة ميلر عن الصفر يكون حجم

ومستوى ممارسات إدارة الأرباح (سواء كانت القيمة بالموجب أو بالسالب)،

وتنخفض كلما اقتربت من الصفر.

كما قام الباحث بتطوير نموذج من خلال الإعتماد علي نموذج إنحدار متعدد لإختبار محددات إدارة الأرباح من خلال المعادلة التالية:

$$EM it = \alpha + \beta 1 TAS it + \beta 2 AGE it + \beta 3 LEV it + \beta 4 LIQ it + E$$

حيث أن:

EM it	تعبير عن مستوى إدارة الأرباح للشركة أ في السنة المالية t
TAS it	تعبير عن حجم الشركة أ في السنة المالية t
AGE it	تعبير عن عمر الشركة أ في السنة المالية t
LEV it	تعبير عن الرافعة المالية للشركة أ في السنة المالية t
LIQ it	تعبير عن حجم السيولة للشركة أ في السنة المالية t

٤/٣ - المتغيرات الرقابية:

قام الباحث بالإعتماد علي عدد من المتغيرات لضبط العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح متمثلة في حجم الشركة وعمر الشركة والسيولة والرافعة المالية، وفيما يلي طريقة قياس المتغيرات الرقابية:

م	أسم المتغير	رمز المتغير	طريقة قياس المتغير
١	حجم الشركة	TAS	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية
٢	عمر الشركة	AGE	اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات عمل الشركة منذ تأسيسها
٣	الرافعة المالية	LEV	إجمالي الإلتزامات / إجمالي الأصول
٤	السيولة	LIQ	يعبر عنها برقم (النقدية بالخزينة والبنوك وما في حكمها)

٤/٣ - نموذج البحث:

قام الباحث بتطوير نموذج البحث من خلال الإعتماد علي نموذج الإنحدار المتعدد لإختبار مدى العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح من خلال المعادلة التالية:

$$VDI it = \alpha + \beta 1 EM it + \beta 2 TAS it + \beta 3 AGE it + \beta 4 LEV it + \beta 5 LIQ it + E$$

حيث أن:

VDI it	تعبير عن مستوى الإفصاح الإختياري للشركة أ في السنة المالية t
EM it	تعبير عن مستوى إدارة الأرباح للشركة أ في السنة المالية t
TAS it	تعبير عن حجم الشركة أ في السنة المالية t
AGE it	تعبير عن عمر الشركة أ في السنة المالية t
LEV it	تعبير عن الرافعة المالية للشركة أ في السنة المالية t
LIQ it	تعبير عن حجم السيولة للشركة أ في السنة المالية t

القسم الرابع

دراسة تطبيقية لإختبار الفروض وتحديد مدى العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح

١/٤ - مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال عام (٢٠١٥) وتم إختيار عينة مكونة من (64) شركة لتمثل مجتمع الدراسة وفقاً لعدة معايير وشروط كما يلي:

- أ. أن تكون الشركة ضمن المؤشر EGX100 خلال العام التالي (٢٠١٦).
  - ب. أن تكون من الشركات النشطة بسوق الأوراق المالية المصري خلال آخر خمس سنوات قبل إجراء الدراسة.
  - ت. تستبعد البنوك وشركات الخدمات المالية لما لها من طبيعة خاصة.
  - ث. أن تتوافر جميع البيانات المطلوبة خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥ (نظراً لمتطلبات تطبيق المقاييس المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة)
  - ج. تستبعد الشركات التي تعرض قوائمها المالية بالدولار الأمريكي.
- ٢/٤ - مصدر الحصول علي البيانات:

تم الحصول علي بيانات شركات عينة الدراسة التطبيقية من شركة مصر لنشر المعلومات (Egyt for Information Discrimination-- EGID)  
بيان بعدد الشركات والقطاعات الاقتصادية الممثلة في عينة الدراسة

عدد الشركات	القطاع الاقتصادي	عدد الشركات	القطاع الاقتصادي
٢	موارد أساسية	١٣	أغذية ومشروبات
١	غاز وبتروك	١٢	عقارات
١	رعاية صحية وأدوية	٩	التشييد وموارد البناء
١	إعلام	٨	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
١	موردين وتجار تجزئة	٥	منتجات منزلية وشخصية
١	مرافق	٤	سياحة وترفيه
١	اتصالات	٤	كيماويات
٦٤	إجمالي شركات العينة	١	تكنولوجيا

ملحوظة: فضل الباحث عدم ذكر أسماء شركات العينة لوجود إدارة الأرباح كأحد المتغيرات البحثية.

٣/٤- التحليل الإحصائي وإختبار فروض الدراسة التطبيقية:

١/٣/٤- الفرض الرئيسي الأول:

ينص الفرض الرئيسي الأول من فروض البحث والذي قام الباحث بصياغته في صورة فرض العدم علي أنه " لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح الإختياري بين الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري"، وحتى يتمكن الباحث من إختبار الفرض الرئيسي الأول، قام الباحث بإستخدام إختبار (t) لعينة واحدة One sample t-test لإختبار معنوية الفروق لمتوسط عينة ومتوسط مجتمع وفيما يلي نتائج التحليل الإحصائي للإختبار الفرض:

جدول (١) الإحصاء الوصفي ونتائج إختبار الفرض الرئيسي الأول

اسم المتغير	بيان	المتوسط	القيمة الصغرى	القيمة العظمى	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف CV%	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$
الإفصاح الإختياري VDI	القيمة	27.48	17	37	4.853	17.66%	5.87	0.0	معنوي
	النسبة %	65.44%	40.48%	88.1%	11.55%	17.66%			

من نتائج جدول رقم (١) السابق يتضح للباحث ما يلي:

١- بلغت القيمة الصغرى للإفصاح الإختياري كنسبة مئوية 40.48% كما بلغت

القيمة العظمى 88.1% وبلغت قيمة المتوسط 65.44%.

٢- كانت قيمة معامل الإختلاف لقياس درجة الإختلاف في العينة قدرها 17.66%

وهذا يعني إنخفاض قيمة معامل الإختلاف وهذا مؤشر علي تجانس المقياس

الخاص بالإفصاح الإختياري.

٣- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بإختبار (t) لعينة واحدة اقل من قيمة مستوى

المعنوية  $\alpha=0.05$  وهذا يعني أنه توجد إختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية

في مستوى الإفصاح الإختياري بين الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية

المصري.

٤- يمكن للباحث رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي يمكن صياغته

كالتالي: " توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح

الإختياري بين الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري "

٢/٣/٤ - الفرض الرئيسي الثاني:

قام الباحث بتجميع الفروض الفرعية للفرض الرئيسي الثاني وقام الباحث بصياغته

في صورة فرض العدم علي أنه " لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين

الإفصاح الإختياري وكل من [حجم الشركة - عمر الشركة - الرافعة المالية - درجة

السيولة - ربحية سهم الشركة] في سوق الأوراق المالية المصري"، وحتى يتمكن

الباحث من إختبار الفرض إستخدام الباحث تحليل الإنحدار الخطي المتعدد

Multiple linear regression Analysis وذلك بإستخدام طريقة المربعات

الصفري (OLS)، وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحث علي ما يلي:

جدول (٢) اختبار معاملات الانحدار لمتغيرات للفرض الرئيسي الثاني

المتغير المستقل الإستراتيجي	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$	قيمة VIF	معامل الارتباط الإجمالي	قيمة ديرين واتسون Dw
Log TAS	1.616	2.54	0.013	معنوي	1.648	0.44	1.78
Log Age	0.268	0.127	0.899	غير معنوي	1.245		
LEV	-1.787	-	0.393	غير معنوي	1.186		
LIQ	1.66 E- q	1.989	0.038	معنوي	1.718		
EPS	0.226	2.004	0.032	معنوي	1.316		

جدول (٣) تحليل التباين ANOVA للفرض الرئيسي الثاني

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$	معامل التحديد الكلّي $r^2$
الانحدار	5	2.779	0.026	معنوي	%19.3
البواقي	58				

من نتائج جدول رقم (٢، ٣) السابقين يتضح للباحث ما يلي:

١- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معنوية المتغيرات حجم الشركة Log-TAS، السيولة LIQ وربحية سهم الشركة EPS اقل من قيمة مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات والإفصاح الاختياري.

٢- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من عمر الشركة Log- Age، والرافعة المالية LEV اكبر من قيمة مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  وهذا يعني أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات والإفصاح الإختياري وبالتالي فإن الباحث قام بإعادة تقدير النموذج بعد إستبعاد المتغيرات الغير دالة إحصائيا علي النحو التالي:

جدول (٤) إختبار معاملات الانحدار لمتغيرات للفرض الرئيسي الثاني بعد إعادة التقدير

المتغير المستقل الإستراتيجية	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$	قيمة VIF	معامل الارتباط الإجمالي	قيمة ديبرين واتسون Dw
Log TAS	4.17	2.721	0.019	معنوي	1.587	0.424	1.770
LIQ	3.87E-q	2.189	0.038	معنوي	1.708		
EPS	0.561	2.087	0.028	معنوي	1.198		

جدول (٥) تحليل التباين ANOVA للفرض الرئيسي الثاني بعد إعادة التقدير

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$	معامل التحديد الكلي $r^2$
الانحدار الدوائي	3 60	4.387	0.007	معنوي	%18

قيم جدولية مستخرجة من جداول ديبرين واتسون  $DW=0.24$  ,  $Du=1.24$   $DI=1$ .

من نتائج جدول رقم (٤، ٥) السابقين يتضح للباحث ما يلي:

١. كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من المتغيرات المستقلة حجم الشركة، السيولة وربحية السهم اقل من قيمة مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات والإفصاح الاختياري.

٢. كانت إشارة معاملات الانحدار لجميع تلك المتغيرات الواردة في النموذج إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من [حجم الشركة - السيولة - ربحية سهم الشركة] والإفصاح الاختياري في الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري.

٣. كانت قيمة مستوى الدلالة باختبار معنوية النموذج الإجمالي ككل ANOVA اقل من قيمة مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وهذا يعني إمكانية اعتماد الباحث علي النتائج المقدرة بالإضافة لإمكانية تعميم نتائج العينة علي مجتمع الشركات المماثلة بسوق الأوراق المالية المصري.

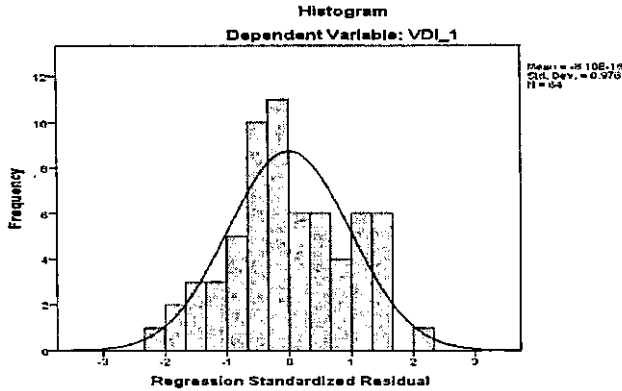
٤. التحقق من مقدرات المربعات الصغرى OLS:

أ- للتحقق من مشكلة الارتباط الذاتي كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون المحسوبة  $Dw=1.770$  وبالنظر للقيم الجدولية المعطاة يتضح للباحث أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين الجدوليتين ( $Du,4-Du$ ) وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation.

ب- للتحقق من مشكلة ارتباط المتغيرات المستقلة في النموذج (الازدواج الخطي) Multicollinearity كانت قيم معامل تضخم التباين VIF جميعها تقل عن القيمة (10) وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة الازدواج الخطي مما يدعم دقة التقديرات

ت- للتحقق من توزيع الأخطاء الشكل التالي يوضح توزيع الأخطاء

شكل (١) توزيع الأخطاء للفرض الرئيس الثاني



ومن شكل (١) يتضح للباحث أن الأخطاء لها التوزيع المعياري بصورة تقاربية مما يدعم نتائج التقدير، ومما سبق يمكن للباحث رفض الفرض العدمي جزئياً وقبول الفرض في الصورة البديلة والتي يمكن صياغته كالتالي " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري وكل من [حجم الشركة - درجة السيولة - ربحية سهم الشركة] بين الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصرية "

٣/٣/٤ - الفرض الرئيسي الثالث:

ينص الفرض الرئيسي الثالث والذي قام الباحث بصياغته في صورة فرض العدم كالتالي: " لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى إدارة الأرباح بين الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري"، وحتى يتمكن الباحث من اختبار الفرض الرئيسي الثالث قام الباحث باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة - One sample t-test لإختبار معنوية الفروق لمتوسطين عينة ومتوسط مجتمع، وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحث في الفرض علي ما يلي:

جدول ( ٦ ) الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار الفرض الرئيسي الثالث

اسم المتغير	المتوسط	القيمة الصغرى	القيمة العظمى	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف CV%	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$
إدارة الأرباح EM	4.12	0.08	37.04	7.44	180.5%	15.76	0.0	معنوي



من نتائج جدول رقم (٦) السابق يتضح للباحث ما يلي:

١- بلغت القيمة الصغرى لمتغير ادارة الارباح ٠,٠٨ كما بلغت القيمة العظمى 37.04 وبلغت قيمة المتوسط 4.12، وقد تم استبعاد شركتين من التحليل نظراً لوجود قيم شاذة في مقياس ادارة الارباح والذي اقترب من نسبة فاقت ٨١ في احدي الشركات و ٥٦ في شركة أخرى.

٢- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار (t) لعينة واحدة اقل من قيمة مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  وهذا يعني انه توجد اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى ادارة الارباح بين الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري.

٣- مما سبق يمكن للباحث رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي يمكن صياغته كالتالي: " توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى إدارة الأرباح بين الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري".

٤/٣/٤ - الفرض الرئيسي الرابع:

ينص الفرض الرئيسي الرابع والذي قام الباحث بصياغته في صورة فرض العدم علي أنه " لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وكل من [حجم الشركة - عمر الشركة - الرافعة المالية - درجة السيولة] في سوق الاوراق المالية المصري"، وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحث في الفرض علي ما يلي:

جدول (٧) اختبار معاملات الانحدار للمتغيرات للفرض الرئيس الرابع

قيمة دويرين وأتسون Dw	معامل الارتباط الإجمالي	قيمة VIF	القرار عند $\alpha=0.05$	مستوى الدلالة	قيمة t	معامل الانحدار	المتغير المستقل الإستراتيجية
1.942	0.44	2.07	معنوي	٠,٠٤٣	899٠,٢-	-0.933	Log TAS
		22.36	غير معنوي	0.142	1.487	8.338	Log Age
		2.841	غير معنوي	0.358	0.926	5.462	LEV
		1.471	غير معنوي	0.681	0.413	1.94E-q	LIQ

جدول (٨) تحليل التباين ANOVA للفرض الرئيس الرابع

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$	معامل التحديد الكلي $r^2$
الاتحدار البواقي	4 59	٣,٤٢	٠,٠٣٩	معنوي	%19.8

من نتائج جدول رقم (٧، ٨) السابقين يتضح للباحث ما يلي:

١- كانت قيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات الواردة في النموذج السابق [العمر - الرافعة المالية - السيولة] اكبر من قيمة مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وهذا يعني أنه لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين ادارة الارباح EM وتلك المتغيرات الواردة.

٢- كانت قيمة مستوى الدلالة لمتغير (حجم الشركة) اقل من قيمة مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وهذا يعني أنه توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين ادارة الارباح EM وحجم الشركة، وهذه العلاقة عكسية لوجود معامل الانحدار السالب لمتغير حجم الشركة في هذا النموذج.

٣- كانت قيمة مستوى الدلالة من جدول اختبار النموذج الإجمالي ANOVA اقل من قيمة مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وهذا يعني إمكانية الاعتماد علي النموذج ككل ولكن بعد استبعاد المتغيرات الغير دالة احصائياً.

٤- مما سبق يمكن للباحث رفض الفرض الرئيسي الرابع في صورته العدمية جزئياً وقبول الفرض البديل والتي يمكن صيغته كالتالي: "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وحجم الشركة في سوق الأوراق المالية المصري".

٤/٣/٥ - الفرض الرئيسي الخامس:

ينص الفرض الرئيسي الخامس والذي قام الباحث بصياغته في صورة فرض العدم كالتالي: " لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري"، وحتى يتمكن الباحث من اختبار الفرض الرئيسي الخامس قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear Regression Analysis وذلك بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحث في الفرض علي ما يلي:

جدول (٩) اختبار معاملات الانحدار للمتغيرات للفرض الرئيس الخامس

قيمة ديرين واتسون Dw	معامل الارتباط الإجمالي	قيمة VIF	القرار عند $\alpha=0.05$	مستوى الدلالة	قيمة t	معامل الانحدار	المتغير المستقل الإستراتيجية
1.792	0.641	1.015	معنوي	0.026	-2.561	-0.561	إدارة الأرباح EM
		1.597	معنوي	0.007	2.869	4.57	حجم الشركة Log - TAS
		1.584	معنوي	0.042	2.018	-15.011E-	السيولة LIQ

ملحوظة: تم الإعتماد علي المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية التي توصل إليها الباحث في الفرض الرئيسي الثاني فقط كمتغيرات رقابية وإستبعاد المتغيرات الأخرى من النموذج الإحصائي للفرض الخامس.

جدول (١٠) تحليل التباين ANOVA للفرض الرئيسي الخامس

معامل التحديد الكللي $r^2$	القرار عند $\alpha=0.05$	مستوى الدلالة	قيمة F	درجات الحرية	مصادر الاختلاف
%41.1	معنوي	0.011	4.042	3 60	الانحدار البواقي

قيم جدولية مستخرجة من جداول ديرين واتسون  $DW=34$ ,  $Du=1.346$ ,  $DI=1$ .

من نتائج جدول (٩، ١٠) السابقين يتضح للباحث ما يلي:

١. كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من المتغيرات المستقلة حجم الشركة والسيولة وإدارة الأرباح اقل من قيمة مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات والإفصاح الاختياري.

٢. كانت إشارة معاملات الانحدار للمتغيرات التالية الواردة في النموذج إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من [حجم الشركة - السيولة] والإفصاح الاختياري بين الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري.

٣. كانت اشارة معامل الانحدار الخاص بمتغير ادارة الارباح في النموذج الوارد اشارة سالبة وهذا يعني انه توجد علاقة عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين كلاً من الافصاح الاختياري وادارة الارباح في الشركات العاملة بسوق الاوراق المالية المصري.

٤. كانت قيمة مستوى الدلالة باختبار معنوية النموذج الإجمالي ككل ANOVA اقل من قيمة مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وهذا يعني إمكانية اعتماد الباحث علي النتائج المقدره بالإضافة لإمكانية تعميم نتائج العينة علي مجتمع الشركات المماثلة بسوق الأوراق المالية المصري.

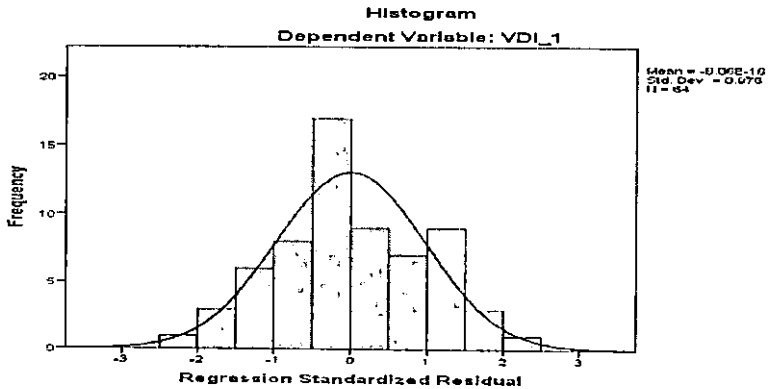
٥. التحقق من مقدرات المربعات الصغري OLS:

أ- للتحقق من مشكلة الارتباط الذاتي كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون المحسوبة  $Dw=1.792$  وبالنظر للقيم الجدولية المعطاة يتضح للباحث أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين الجدوليتين ( $Du,4-Du$ ) وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation.

ب- للتحقق من مشكلة ارتباط المتغيرات المستقلة في النموذج (الازدواج الخطي) Multicollinearity كانت قيم معامل تضخم التباين VIF جميعها تقل عن القيمة (10) وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة الازدواج الخطي مما يدعم دقة التقديرات

ت- ج- للتحقق من توزيع الأخطاء الشكل التالي يوضح توزيع الأخطاء

شكل (٢) توزيع الأخطاء للفرض الرئيسي الخامس



من شكل (٢) يتضح للباحث أن الأخطاء لها التوزيع المعياري بصورة تقاربية مما يدعم نتائج التقدير، ومما سبق يمكن للباحث رفض الفرض العدمي وقبول الفرض في الصورة البديلة والتي يمكن صياغته كالتالي:

" توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح في الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري"

### القسم الخامس

### النتائج والتوصيات والإضافة العلمية

#### ١/٥ - النتائج:

إنطلاقاً من الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا البحث يستنتج الباحث ما يلي:  
١/١/٥ - تتسم التقارير المالية المنشورة للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري بمستوى متوسط - الي حد ما - من الإفصاح الإختياري، حيث بلغت القيمة الصغرى للإفصاح الإختياري كنسبة مئوية ٤٠,٤٨% كما بلغت القيمة العظمى ٨٨,١% وبلغت قيمة المتوسط ٦٥,٤٤% من خلال الإعتماد علي المؤشر المقترح الذي قام الباحث بتطويره لخدمة أهداف الدراسة، والذي ثبت إحصائياً تجانس هذا المؤشر وملائمته لتحديد مستوى الإفصاح الإختياري في البيئة المصرية.

٢/١/٥ - إستنتج الباحث من خلال الدراسة التطبيقية وجود عدة علاقات بين الإفصاح الإختياري وخصائص الشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري كما يلي:

م	الإفصاح الإختياري وخصائص الشركات		نوع العلاقة
١	الافصاح الاختياري (VDI)	حجم الشركة (TAS)	علاقة طردية
٢	الافصاح الاختياري (VDI)	عمر الشركة (AGE)	لا توجد علاقة معنوية
٣	الافصاح الاختياري (VDI)	الرافعة المالية (LEV)	لا توجد علاقة معنوية
٤	الافصاح الاختياري (VDI)	السيولة (LIQ)	علاقة طردية
٥	الافصاح الاختياري (VDI)	الربحية (EPS)	علاقة طردية

٣/١/٥ - تتسم التقارير المالية المنشورة للشركات العاملة بسوق الاوراق المالية المصري بمستوى مرتفع - الي حد ما - من إدارة الأرباح، حيث بلغت القيمة الصغرى لمتغير ادارة

الارباح 0.08 كما بلغت القيمة العظمي 37.04 وبلغت قيمة المتوسط 4.12، وقد تم استبعاد شركتين نظراً لوجود قيم شاذة في مقياس إدارة الأرباح والذي إقترب من نسبة فاقت 81 في إحدى الشركات و 56 في شركة أخرى من خلال الإعتماد علي نسبة ميلر لقياس إدارة الأرباح.

٤/١/٥- إستنتج الباحث من خلال الدراسة التطبيقية وجود عدة علاقات بين إدارة الأرباح وخصائص الشركات العاملة بسوق الاوراق المالية المصري كما يلي:

م	إدارة الأرباح وخصائص الشركات	نوع العلاقة
١	إدارة الأرباح (EM) حجم الشركة (TAS)	علاقة عكسية
٢	إدارة الأرباح (EM) عمر الشركة (AGE)	لا توجد علاقة معنوية
٣	إدارة الأرباح (EM) الرافعة المالية (LEV)	لا توجد علاقة معنوية
٤	إدارة الأرباح (EM) السيونة (LIQ)	لا توجد علاقة معنوية

٥/١/٥- إستنتج الباحث من خلال الدراسة التطبيقية وجود علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح الإختياري ودرجة إدارة الأرباح في التقارير المالية المنشورة للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري، مما يؤكد الدور الجوهرى الإفصاح الإختياري في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

٦/١/٥- إستنتج الباحث إمكانية الإعتماد علي المؤشر المقترح للإفصاح الإختياري في هذا البحث بعد إثبات تجانس مكوناته إحصائياً وملائمته لقياس مستوى الإفصاح الإختياري والحد من ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري.

٢/٥- التوصيات:

إنطلاقاً من الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا البحث يطرح الباحث التوصيات التالية:  
١/٢/٥- ضرورة إتجاه المشرع المصري لتنظيم الإفصاح الإختياري بالتقارير المالية للشركات العاملة بسوق الاوراق المالية المصري لما له من دور في الحد من قدرة إدارة الشركات علي التلاعب في التقارير المالية من خلال ممارسات ادارة الارباح.

٢/٢/٥- إضافة مؤشر لقياس مستوى الإفصاح الإختياري كأحد المرفقات الأساسية للتقرير المالي المقدم من الشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري لهئية سوق

المال، ويمكن الإعتماد علي المؤشر المقترح للإفصاح الإختياري المطور من قبل الباحث في هذا البحث بعد أن أثبت الإختبار الإحصائي إمكانية الإعتماد عليه وتجانس مكوناته لقياس مستوى الإفصاح الإختياري والحد من ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري.

٣/٢/٥ - إضافة مؤشر لقياس درجة إدارة الأرباح بالتقرير المالي للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري لتعزيز شفافية هذه التقارير، بالإضافة الي قدرة هذا المؤشر علي مساعدة أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين في توزيع الموارد الاقتصادية.

٤/٢/٥ - ضرورة إتجاه البحث المحاسبي الاكاديمي المصري نحو دراسة أبعاد وانعكاسات الإفصاح الإختياري ودوره في زيادة جودة التقرير المالي للشركات العاملة بسوق الاوراق المالية المصري من زوايا أخرى غير إدارة الأرباح والتي قام البحث الحالي بدراستها والتوصل لنتائج قاطعة حول العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح الإختياري ودرجة إدارة الأرباح، مما ينعكس بالإيجاب علي زيادة جودة التقرير المالي.

٥/٢/٥ - ضرورة طرح معيار محاسبي مصري للإفصاح الإختياري بالقوائم المالية لجميع شركات قطاع الأعمال، وذلك لتحقيق عدالة وشفافية القوائم المالية لهذه الشركات وزيادة ثقة فئات أصحاب المصالح المختلفة في الإعتماد علي المعلومات المحاسبية للإفصاح الإلزامي وغيرها من المعلومات المالية وغير المالية للإفصاح الإختياري في إتخاذ القرارات الإستثمارية في هذه الشركات، الأمر الذي يعزز ويعظم ثقة المستثمرين في المعلومات المالية وغير المالية لهذه الشركات علي المستويين المصري والدولي.

٣/٥ - الإضافة والأصالة العلمية للبحث:

يعتبر هذا البحث إمتداداً للبحوث المحاسبية في مجال الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح، وتتمثل الإضافة العلمية للبحث في توفير الأدلة التالية من البيئة المصرية:  
١/٣/٥ - تطوير مؤشر مقترح للإفصاح الإختياري يساهم بدرجة كبيرة من الكفاءة والفاعلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية وغيرها من بيئات الأعمال علي المستوى الإقليمي والعالمي.

٢/٣/٥ - توفير أدلة تطبيقية عن مستوى ومحددات الإفصاح الإختياري في الوقت الحالي بالشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري.

٣/٣/٥- توفير أدلة تطبيقية عن مستوى ومحددات إدارة الأرباح بالتقرير المالي في الوقت الحالي، مما يعتبر بمثابة مؤشر للمستثمرين الحاليين والمرتبين حول الأداء الفعلي للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري بصفة عامة.

٤/٣/٥- توفير أدلة تطبيقية عن العلاقة بين مستوى الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح في الوقت الحالي بالشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري.

٥/٣/٥- إستنتاج نتائج وتوصيات بحثية تكاملية بين الفكر والتطبيق المحاسبي لمستوى ومحددات الإفصاح الإختياري تساعد أصحاب المصالح في زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية والإعتماد عليها في عملية إتخاذ القرارات.

### القسم السادس

رؤية مستقبلية لتطوير الإفصاح الإختياري والحد من ممارسات إدارة الأرباح

### وآليات التطبيق

١/٦- رؤية مستقبلية وآليات تطوير الإفصاح الإختياري:

يري الباحث - في ضوء نتائج البحث الحالي - ضرورة إتجاه المشرع المصري لإستحداث معيار محاسبي مصري خاص بالإفصاح الإختياري ليكون أحد الركائز الأساسية عند إعداد التقرير المالي، بالإضافة الي تدشين مؤشر الإفصاح الإختياري المصري ( The Egyptian Voluntary Disclosure Index- EVDI) للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري، ويمكن الاستعانة بالعديد من المؤشرات المقترحة في الدراسات والبحوث الاكاديمية سواء المحلية أو الاجنبية ومنها المؤشر المقترح في هذا البحث، وبما يتلائم مع ظروف البيئة المصرية.

كما يري الباحث ضرورة إعتماد المشرع المصري علي سبع محاور أساسية عند تنظيم إطار الإفصاح المحاسبي (الإلزامي والإختياري) في البيئة المصرية:

١/١/٦- تحديد فئة أصحاب المصالح المهتمة والمستهدفة للمعلومة المحاسبية المفصح عنها، مع مراعاة الفروق في قدرة باقي فئات أصحاب المصالح علي تفسير هذه المعلومة، بالإضافة الي ضرورة الإفصاح عن المعلومة المحاسبية في ضوء إختلاف القدرة التفسيرية لأصحاب المصالح بطريقة تعزز من خاصية القدرة علي الفهم (Understandability) والتي تعتبر أحد الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية.



٢/١/٦ - تحديد الغرض من إنتاج المعلومة المحاسبية والإفصاح عنها، بالإضافة الي ضرورة الربط بين الغرض من إنتاج المعلومة المحاسبية ومدى ملائمتها (القدرة التأكيدية والتنبؤية) لإضفاء خاصية الملائمة (Relevance) علي المعلومة المنتجة كأحد خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

٣/١/٦ - تحديد طبيعة ونوع المعلومة المحاسبية المفصح عنها بالتقرير المالي، سواء كانت معلومة مالية أو غير مالية، معلومة عن أحداث ماضية أو أحداث مستقبلية، معلومة ذات غرض عام أو غرض خاص لخدمة فئة معينة من أصحاب المصالح، بما يحقق للمعلومة المحاسبية خاصية العرض العادل (Faithful Representation) كأحد خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

٤/١/٦ - وضع إطار الإفصاح ليشمل التقرير عن جميع الاحداث والعمليات المالية وغير المالية التي تمت بالشركة خلال الفترة المالية، لإضفاء خاصية الاكتمال (Completeness) للمعلومة المفصح عنها، والتي تعتبر أحد الخصائص الاساسية لجودة المعلومات المحاسبية.

٥/١/٦ - تحديد أساليب وطرق ومكان العرض والإفصاح عن المعلومة المحاسبية بالتقرير المالي، بما يتلائم مع الاهمية النسبية للمعلومة المحاسبية (Materiality)

٦/١/٦ - تحديد التوقيت الملائم للعرض والإفصاح عن المعلومة المحاسبية، لإضفاء خاصية التوقيت المناسب (Timeliness) للمعلومة المفصح عنها، والتي تعتبر أحد الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية.

٧/١/٦ - تحديد وثبات سياسات العرض والإفصاح المحاسبي بالتقرير المالي، لإضفاء خاصية القابلية للمقارنة (Comparability) للمعلومة المفصح عنها والتي تعتبر أحد الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية، والتي تعتبر أحد الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية.

٢/٦ - رؤية مستقبلية وآليات الحد من ممارسات إدارة الأرباح:

يؤكد الباحث - في ضوء البحث الحالي - علي انه لا يوجد تعريف محدد لإدارة الأرباح في الآدب المحاسبي، ولكن يمكن للباحث تحديد أبعاد مفهوم إدارة الأرباح في النقاط التالية:

١/٢/٦ - ممارسات محاسبية تؤثر علي رقم الربح المفصح عنه.

٢/٢/٦ - ممارسات تسمح بها مرونة المبادئ والمعايير المحاسبية.

٣/٢/٦- ممارسات تتم بواسطة إدارة الشركة.

٤/٢/٦- الهدف الرئيسي من هذه الممارسات هو تحقيق منافع ومصالح شخصية لإدارة الشركة.

٥/٢/٦- ممارسات ينتج عنها عدم إظهار الأداء الحقيقي والفعلي لأداء الشركة.

٦/٢/٦- تتبلور آثار هذه الممارسات في تضليل أصحاب المصالح حول أداء الشركة.

وبالتالي يمكن الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال هذه الأبعاد السابقة كالتالي:

آليات الحد من ممارسات إدارة الأرباح	أبعاد إدارة الأرباح
التأهيل المهني للمحاسبين، مع ضرورة فرض عقوبات رادعة علي المحاسبين في حالة ثبوت تورطهم في هذه الممارسات مع إدارة الشركة.	ممارسة محاسبية تؤثر علي رقم الربح
تطوير معايير المحاسبية المالية المصرية الحالية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تقييد البدائل المحاسبية المتاحة عند إعداد التقرير المالي	مرونة المبادئ والمعايير المحاسبية
التطبيق الإلزامي لمبادئ وآليات حوكمة الشركات وبصفة أساسية ما يخص خصائص مجلس الإدارة: حجم المجلس/ درجة إستقلالية المجلس/ عدد الإجتماعات / عدم الإزدواجية بين رئيس المجلس والعضو المنتدب	تتم بواسطة إدارة الشركة
إدراج مؤشرات إضافية للتقرير المالي لا تعتمد علي رقم الأرباح ولكنها تعطي دلالات علي مدى مصداقية رقم الأرباح المعلن بالتقرير المالي مثل مؤشرات الرافعة المالية والسيولة والمخزون وغيرها	عدم إظهار الأداء الحقيقي
تدشين مؤشر عن درجة إدارة الأرباح يصدر من قبل هيئة سوق المال المصري ليكون بمثابة مرجعية لأصحاب المصالح، والإعتماد عليه عند إتخاذ القرارات	تضليل أصحاب المصالح

٣/٦- الأبحاث المستقبلية المقترحة:

يقترح الباحث إستكمالاً للدراسات في مجال الإفصاح الإختياري ضرورة دراسة الموضوعات التالية:

١/٣/٦- العلاقة بين الإفصاح الإختياري والتحفظ المحاسبي وأثرها علي عدالة ومصداقية التقارير المالية في منشآت قطاع الأعمال.

٢/٣/٦- دور الإفصاح الإختياري في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ضوء نظرية الوكالة.

٣/٣/٦- دور المدخل المحاسبي الأخلاقي كأحد المداخل الحديثة في بناء النظرية العامة للمحاسبة في تطوير الإفصاح الإختياري في منشآت قطاع الأعمال.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١. ابراهيم، ماجدة حسين، (٢٠١٣)، "دراسة اختبارية لبيان العلاقة التفاعلية بين جودة الإفصاح والتحفظ المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلة علمية متخصصة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، ص ٢٠٥-٢٦٦
  ٢. ابراهيم، نبيل عبدالرؤوف، (٢٠١٦)، "فروق ضريبية الدخل - مقياس جديد لإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلة علمية متخصصة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص ٤٥٧-٤٩٠
  ٣. أحمد، مزمل عوض، (٢٠١٦)، "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، المجلد الخامس، العدد التاسع عشر، ص ٢٧٧-٣٠٥.
  ٤. الأرضي، محمد وداد، (٢٠١٣)، "مؤشر مقترح للإفصاح الإختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ص ٣٤١-٣٧٨.
  ٥. حسب الله، وفاء يوسف، (٢٠١٥) "تفعيل دور مراقب الحسابات والمراجع الداخلي لتحسين جودة الإفصاح الإختياري دراسة ميدانية" مجلة الفكر المحاسبي، مجلة علمية متخصصة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع، ص ٥٤١-٦٣١
  ٦. الخيال، توفيق بن عبدالمحسن، (٢٠٠٩)، "الإفصاح الإختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ١٠٥-
- ١٥٦
٧. دحدوح، حسين وحماة، برشا، (٢٠١٤)، " دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية - دراسة

ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثلاثون،  
العدد ٢، ص ١٨٧ - ٢١٩

٨. الدويري، صفوت (٢٠١٢) "أثر التطبيق الإلزامي لقواعد الحوكمة ومعايير  
المحاسبة المصرية الجديدة علي إدارة الأرباح دراسة تطبيقية علي الشركات  
المقيدة بالبورصة" مجلة الفكر المحاسبي، مجلة علمية متخصصة تصدر عن  
قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص  
٦٣٧-٧٤٤.

٩. رضوان، أحمد جمعة، (٢٠١٣)، "أثر جودة المراجعة علي أساليب إدارة الأرباح  
دراسة تطبيقية علي شركات المساهمة السعودية"، المجلة المصرية للدراسات  
التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة المجلد السابع والثلاثون، العدد الثالث،  
ص ٣٤٧-٤١٩

١٠. زيود، لطيف (٢٠١١)، "مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة  
للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة  
تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا،  
المجلد الثالث والثلاثون، العدد الثالث، ص ٢٧-٤٤.

١١. الشريف، محمد، (٢٠١٣)، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية"، مجلة  
الفكر المحاسبي، مجلة علمية متخصصة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة  
بكلية التجارة جامعة، عين شمس، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، ص  
١٣١-١٨٦

١٢. عبدالرحمن، مغازي وبلال، شيخي وفكير، سامية، (٢٠١٢) " الإفصاح المحاسبي  
والمالي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وأثره علي تعزيز جودة المعلومات  
وتنشيط الإستثمار في سوق الأوراق المالية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات  
التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، العدد الرابع، الجزء الثاني،  
ص ١٣-٤٠.

١٣. عفيفي، هلال عبدالفتاح، (٢٠١٤)، "العلاقة بين إدارة الأرباح وعدم تماثل  
المعلومات: هل هناك تأثير للافصاح الإختياري؟ دراسة تحليلية اختبارية علي  
الشركات المساهمة المصرية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة  
الزقازيق، المجلد السادس والثلاثون، العدد الاول، ص ٢٦٥-٣٤٤

١٤. القشامي، فواز والخيال، توفيق، (٢٠١٠)، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مجلد ٤٧ العدد الاول، ص ٢٤١-٣١٠.
١٥. متولي، طلعت عبدالعظيم، (٢٠٠٧)، "نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الاول، ص ١-٣٦.
١٦. مندور، محمد محمد، (٢٠١٦)، "أثر التفعيل الإختياري لمدخل المراجعة المشتركة علي ممارسات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلة علمية متخصصة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص ١١٢١-١١٧٢

#### المراجع الاجنبية:

1. Abdul Jalil, A. and Abdul Rahman, R., (2010). Institutional investors and earnings management: Malaysian evidence. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 8(2), Pp.110-127.
2. Alotaibi, K.O. and Hussainey, K., (2016). Determinants of CSR disclosure quantity and quality: Evidence from non-financial listed firms in Saudi Arabia. *International Journal of Disclosure and Governance*, 13(4), Pp.364-393.
3. Alves, H., Rodrigues, A.M., and Canadas, N. (2012), "Factors influencing the different categories of voluntary disclosure in annual reports: an analysis for Iberian Peninsula listed companies", *Review of Applied Management Studies Journal*, vol. 10, Pp. 15-26.
4. Anagnostopoulou, S.C. and Tsekrekos, A.E., (2015) Earnings management in firms seeking to be acquired. *The British Accounting Review*, 47(4), Pp.351-375.
5. Bhasin, M.L., Makarov, R. and Orazalin, N.S., (2015). Determinants of voluntary disclosure in the banking sector: An empirical study. *Journal of Contemporary Business Studies*, Vol 3, No 3. Pp 2156-7506
6. Boesso, G and Kumar, K., (2007), "Drivers of Corporate Voluntary Disclosure: A Framework and Empirical

- Evidence from Italy and The United States", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, 20(2), Pp 269 - 296.
7. Carvalho, A.O., Rodrigues, L.L. and Branco, M.C., (2017). Factors Influencing Voluntary Disclosure in the Annual Reports of Portuguese Foundations. *VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*, Pp.1-34.
  8. Ceustermans, S. and Breesch, D., (2017). Determinants of Voluntary Disclosure of Sales in Small Private Companies in Belgium. *Journal of International Financial Management & Accounting*. 28(2) Pp 172-204.
  9. Chen, E., Gavious, I. and Lev, B., (2016). The Positive Externalities of IFRS R&D Capitalization: Enhanced Voluntary Disclosure. *Review of accounting studies*, 22(2), Pp 677-714
  10. Consoni, S., Colauto, R.D. and Lima, G.A.S.F.D., (2017). Voluntary disclosure and earnings management: evidence from the Brazilian capital market. *Revista Contabilidade & Finanças*, 28(74), Pp.249-263.
  11. Cornett, M; Marcus, A and Tehranian, h, (2008), corporate governance and pay-for-performance: the impact of earnings management, *journal of financial economics*, (87), Pp.357-373
  12. Cuny, C., (2016). Voluntary disclosure incentives: Evidence from the municipal bond market. *Journal of Accounting and Economics*, 62(1), Pp.87-102.
  13. Cupertino, C; Martinez, A and Costa, N, (2015), earnings manipulations by real activities management and investors' perception, *Research in International Business and Finance*, (34), Pp.309-323
  14. Filip, A and Raffournier, B, (2014), financial crises and earnings management: the European evidence, *the international journal of accounting*, (49), Pp.455-478
  15. Foster, G, (1986), *Financial statement analysis*, Englewood, Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.
  16. Ge, W and Kim, J, (2014), Real earnings management and the cost of new corporate bonds, *journal of business research*, (67), Pp 641-647
  17. Guay, W., Samuels, D. and Taylor, D., (2016). Guiding through the fog: Financial statement complexity and voluntary disclosure. *Journal of Accounting and Economics*, 62(2), Pp.234-269.

18. Guay, W; Samuels, D and Taylor, D, (2016), Guiding through the fog: financial statement complexity and voluntary disclosure, *journal of accounting and economics* (62), Pp 234-269.
19. Hassan, S.U. and Ahmed, A., (2012). Corporate governance, earnings management and financial performance: a case of nigerian manufacturing firms. *American International Journal of Contemporary Research*, 2(7), Pp.214-226.
20. Hassouna, D; Ouda, H and Hussainey, K, (2017) Transparency and disclosure as an internal corporate governance mechanism and corporate performance: Egypt's case, *Corporate Ownership & Control*, 14(4), Pp 1-14.
21. Heinz, P, Patel, C. and Hellmann, A, (2013) Some theoretical and methodological suggestions for studies examining accountants' professional judgments and earnings management. *Advances in Accounting*, 29(2), Pp.299-311.
22. Heinz, P; Patel, C and Hellmann, (2013), some theoretical and methodological suggestions for studies examining accountant's professional judgement and earnings management, *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*, (29). Pp.299-311
23. Hummel, K. and Schlick, C., (2016). The relationship between sustainability performance and sustainability disclosure—Reconciling voluntary disclosure theory and legitimacy theory. *Journal of Accounting and Public Policy*, 35(5), Pp.455-476.
24. International Accounting Standards Board (IASB), (2008), "Reducing Complexity in Reporting Financial Instruments". *DISCUSSION PAPER*, Available at [www.iasb.org](http://www.iasb.org)
25. Kamel, H and Awadallah, E, (2017), The extent of voluntary corporate disclosure in the Egyptian Stock Exchange: Its determinants and consequences, *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 7 Issue: 2, Pp.266-291
26. Khlif, H., Ahmed, K. and Souissi, M., (2017). Ownership structure and voluntary disclosure: A synthesis of empirical studies. *Australian Journal of Management*, 42(3) Pp 376 – 403

27. Kiattikulwattana, P, (2014) Earnings management and voluntary disclosure of management's responsibility for the financial reports, *Asian Review of Accounting*, 22(3), Pp.233-25
28. Kristandl, G. and Bontis, N. (2007), The impact of voluntary disclosure on cost of equity capital estimates in a temporal setting, *Journal of Intellectual Capital*, 8(4), Pp. 577-594.
29. Levitas, E., McFadyen, M.A. and Ahsan, M., (2016), January. The Determinants of Voluntary Disclosures in R&D Alliances. *Academy of Management*, Vol: 2016 No1(1), p. 11446.
30. Marra, A; Mazzola, P and Prencipe, A, (2011), Board monitoring and earnings management Pre- and Post-IFRS, *The international journal of accounting*, (46), Pp 205-230
31. Miller, J, (2007), Detecting earnings management: a tool for practitioners and regulators, *Proquest*, Anderson university.
32. Nekhili, M., Hussainey, K., Cheffi, W., Chtioui, T. and Tchakoute-Tchuigoua, H., (2016) R&D narrative disclosure, corporate governance and market value: Evidence from France. *Journal of Applied Business Research*, 32(1), Pp.111.-128
33. Rotondo, F. and Marinò, L., (2016). Extent and determinants of voluntary disclosure for regulatory purposes in the Italian airport industry, *International Journal of Disclosure and Governance*, 13(2), Pp.157-177.
34. Sanjaya, I.P.S. and Young, L., (2012). Voluntary disclosure and earnings management at bank companies listed in Indonesia Stock Exchange. *China-USA Business Review*, 11(3). Pp 368-374.
35. Schoenfeld, J., (2017). The effect of voluntary disclosure on stock liquidity: New evidence from index funds. *Journal of Accounting and Economics*, 63(1), Pp.51-74.
36. Sehar, N., Bilal, U, and Tufail, S. (2013), "Determinants of voluntary disclosure in annual reports: a case study of Pakistan", *Management and Administrative Sciences Review*, 2(2), Pp. 181-195.
37. Setyorini, C. T. and Ishak, Z. (2012). Corporate social and environmental disclosure: A positive accounting theory view point. *International Journal of Business and Social Science*, 3 (9), Pp 152-164.



38. Shan, Y.G., (2015). Value relevance, earnings management and corporate governance in China. *Emerging Markets Review*, 23, Pp.186-207.
39. Shehata, N.F., (2014) Theories and determinants of voluntary disclosure. *Accounting and Finance Research*, Vol. 3, No. 1, Pp 18-26.
40. Shi, G., Sun, J. and Luo, R., (2015). Geographic dispersion and earnings management. *Journal of Accounting and Public Policy*, 34(5), Pp.490-508.
41. Shi, G; Sun, J and Luo, r, (2015), geographic dispersion and earnings management, *journal of accounting and public policy*, 34(5), Pp 490-508
42. Shu, P.G. and Chiang, S.J., (2014). Firm size, timing, and earnings management of seasoned equity offerings. *International Review of Economics & Finance*, 29, Pp.177-194.
43. Siregar, S and Utama, S, (2008), Types of earnings management and the effect of ownership structure, firm size and corporate governance practices: evidence from Indonesia, *The International Journal of Accounting*, (43), Pp 1-27.
44. Taylor, G.K. and Xu, R.Z., (2010). Consequences of real earnings management on subsequent operating performance. *Research in accounting regulation*, 22(2), Pp.128-132.
45. Wang, Y and Campbell, M, (2012) Corporate governance, earnings management and IFRS: Empirical evidence from Chinese domestically listed companies, *Advances in accounting incorporating advances in international accounting*, (28), Pp 189-192
46. Yang, C.Y., Leing Tan, B. and Ding, X., (2012) Corporate governance and income smoothing in China. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 10(2), Pp.120-139.